

أصول التخريج ومناهج الأئمة في التصحيح والتضعيف

1426هـ 2005

مدخل إلى علم التخريج

علم التخريج علم لطيف تشتد الحاجة إليه بين الناظرين في السنن والآثار، وإنما يكمل للقيام به من أحاط خبرا بمصنفات الحديث ورجالها، وأدمن النظر في مناهج الرواية والتصحيح والتضعيف لدى أئمتها، وهو مما لا يعذر المتفقه في السنن بجهله، إذ ما كل ما ورد فيه تصحيح أو تضعيف لإمام من الأئمة يكون صحيحا لاغبار عليه، أو ضعيفا لا يلتفت إليه.

فقد اشتهر بين المتقدمين أن عزو الحديث إلى تخريج إمام من أصحاب المصنفات غير كاف في إثبات صحته أو ضعفه، لأن كتب السنن والمسانيد والمصنفات والجوامع ليست في مرتبة واحدة من حيث الاحتجاج بآثارها، والحكم على أحاديث غير الموطأ والصحيحين بالصحة أو الضعف مطلقا تحكم بلا دليل.

قال ابن حجر : «سبيل من أراد أن يحتج بحديث من السنن أو بأحاديث من المسانيد واحد، إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال لمعرفة الصحيح من غيره فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده، ورجال رواته، كما أنه ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد حتى يحيط علما بذلك، وان كان غير متأهل لدرك ذلك فسبيله أن ينظر في الحديث إن كان قد خرج في الصحيحين، أو صرح أحد من الأئمة بصحته، فله أن يقلد في ذلك، وأن لم يجد أحدا صححه ولا حسنه، فماله أن يقدم على الاحتجاج به فيكون كحاطب ليل فلعله يحتج بالباطل وهو لا يشعر» [1].

وقد وجد من يغتر بمجرد تصحيح الحاكم أو ابن حبان، أو سكوت أبي داود على الحديث فيحكم بصحته، أو من يجازف بإسراف متعنت في الجرح كالجوزقاني وابن الجوزي الصنعاني فيحكم بوضع الحديث، والحق متعين بين الغالي فيه والجافي. ومن جهة أخرى تجد من يتجاسر في الحكم بصحة الحديث رد وروده في كتاب

1- نكت ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح 244/1 .

فقيه على مذهب إمامه في معرض الاحتجاج كالشعراني في"كشف الغمة " أو يخرج الحديث من كتب المؤرخين وأهل الآداب وكتب التصوف، ويوردها في معرض الاستدلال دون التفات الى مخارجها أو نظر في صحتها، أو ضعفها، وقد أوجب هذا الجهل بقواعد التخريج ومسالك الأئمة في التصحيح والتضعيف ومعرفة ما يعتمد ومالا يعتمد من المصنفات غلطا كبيرا على السنة النبوية يطول شرحه .

نشأة علم التخريج ودراسة الأسانيد

لم يعن المتقدمون من العلماء بأصول التخريج وقواعده نظرا لاطلاعهم الواسع على مصادر السنة، وسيلان أذها م في ضبط مظان الأحاديث وحفظها، فلم يكن يعوزهم الاستشهاد بحديث ما إلى طول بحث وتفتيش لمعرفة مخرجه، بل كانوا على علم بمناهج مصادر السنة ومواضع الأحاديث منها.

وظل الأمر على ذلك ردحا من الزمن مع علو الهمم وكراهية العلماء أن يقصر الناس في الرجوع إلى مصادر السنة، ويغفلوا النظر والتفتيش عن كل علم في مظانه، قال الحافظ العراقي «عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان من خرجه وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادرا، وان كانوا من أئمة الحديث حتى جاء النووي فبين، وقصد الأولين ألا يغفل الناس النظر في كل علم من مظنته، ولهذا مشى الرافعي على طريقة الفقهاء مع كونه اعلم من النووي بالحديث». [1]

لكن لما تقاصرت الهمم وضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة وصعب عليهم الوقوف على مظان الأحاديث التي يستشهد ا المصنفون، لجأ بعض العلماء إلى رفع هذه الكلفة وتقريب المشقة، فخرجوا أحاديث بعض المصنفات في مختلف علوم الشريعة، وعزوا الأحاديث إلى مصادرها من أصول السنة وتكلموا عن بعضها أو كلها تصحيحا وتضعيفا، مع ذكر طرقها ومخارجها.

قال الشيخ محمود الطحان «وكان أوائل تلك الكتب فيما أعلم الكتب التي خرج الخطيب البغدادي أحاديثها وأشهرها "تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح

1 - فيض القدير للحافظ المناوي 21/1 .

والغرائب" لأبي القاسم النهرواني[1]، وكتاب" تخريج المهذب" تصنيف محمد بن موسى الحازمي 584هـ ، وكتاب المهذب في الفقه هو لأبي إسحاق الشيرازي[2]

ثم توالت كتب التخريج وكثرت، وذللت صعاب البحث لكثير من أهل العلم إلا أن الاطلاع عليها ومعرفة مناهجها بقي أمرا قاصرا على ثلة من أهل الصناعة المتخصصين، فأحوج ذلك علماء الحديث إلى وضع مصنفات في هذا الشأن، وتبين أصول علم التخريج وقواعده.

ومن صنف في هذا الشأن الشيخ محمود الطحان في كتابه" أصول التخريج ودراسة الأسانيد" والعلامة عبد الموجود محمد عبد اللطيف في كتابه" كشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام "والدكتور عبد المهدي بن عبد القادر في" طرق تخريج أحاديث رسول الله ﷺ" .

تعريف علم التخريج

مدار التخريج لغة على الظهور البروز، يقال خرجت خوارج فلان إذا ظهرت نجابته، وتوجه لإبرام الأمور وإحكامها. وخرجت السماء خروجا إذا صحت بعد إغامتها، ويقال خرجه في العلم فهو خريجه بمعنى دربه وعلمه، ومنه قول المحدثين وهذا حديث عرف مخرجه : أي رواة إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم [3].

التخريج عند المحدثين

يطلق عندهم على معاني عدة :

1- إبراز الحديث وإظهاره للناس :

بذكر مخرجه وبيان رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم، وهو اصطلاح المتقدمين من أهل الحديث وعليه قول ابن الصلاح عن منهج المتقدمين" وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان إحداهما التصنيف على الأبواب وهو تخريجه

1- وما زال مخطوطا، لم يعرف من عني بتحقيقه .
2 - أصول التخريج ودراسة الأسانيد : 13
3 - لسان العرب 250/2.

على أحكام الفقه.[1] وهو عمل أصحاب المستخرجات على كتب السنة بعد القرن الثالث، قال السخاوي" والتخريج إخراج المحدث الحديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين» ([2])

2- عزو الحديث بعد التفتيش عن حاله إلى مخرجيه :

بالإحالة على المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث والتي تروى فيها الأحاديث بأسانيد مستقلة لمؤلفيها[3]. وهذا هو اصطلاح المتأخرين بعد استقرار تدوين السنة في السنن والجوامع والمسانيد، قال عبد المناوي: «التخريج عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد»[4]، وذلك مع الحكم عليها وبيان صحتها أو ضعفها، إذ يقول «فان الصدر الأول من أتباع ا تهدين لم يعتنوا بضبط التخريج وتمييز الصحيح من غيره»[5].

شروط التخريج

1- عزو الحديث إلى مخرجه الأول : ممن أخرجه بإسناده لنفسه، فإن عزا بسند أو بغير سند إلى غيره من المؤلفين، لم يصح التخريج إلا من المصدر الأول، فلا يصح التخريج بالوسيط إذا كان المصدر المعزو إليه مفقودا أو مخطوطا نادرا لا يتيسر الرجوع إليه، وإن حصل فيسمى عزوا لا تخريجا مع ضرورة التنبيه على ذلك .

وعليه فلا يجوز التخريج من الكتب المتأخرة التي ليست لها أسانيد مستقلة كرياض الصالحين، والترغيب والترهيب، وبلوغ المرام، ومنتقى الأخبار، والتجريد الصريح للجامع الصحيح، وجامع الأصول لابن الاثير، والتاج الجامع للاصول . فضلا عن المؤلفات الحديثة التي ليس لها اعتبار في رواية الأحاديث، وكذلك الدوريات والجرائد فلا يلجأ الى التخريج منها الا كل جاهل بالصنعة سفه نفسه .

1 - مقدمة ابن الصلاح 228.
2- فتح المغيث بشرح الفية الحديث 338/2.
3 - كشف اللثام 28/1.
4 - فيض القدير 20/1.
5 - فيض القدير في تخريج احاديث الجامع الصغير 21/1.

معرفة أصول التخريج وقواعده

لعلم التخريج أصول وقواعد لابد من معرفتها قبل النظر في مصادر السنة والحكم على الأحاديث بالصحة أو الحسن أو الضعف. ومن أمهات هذه القواعد التي تمس الحاجة إلى معرفتها :

1- معرفة طبقات كتب الحديث

والمراد بذلك معرفة مراتب مصنفات الحديث، ودرجا ا في الرواية والتخريج، ومعرفة ما يعتمد منها ومالا يعتمد، وقد قسمها العلماء الى أربع طبقات، فصل ذلك ولي الله الدهلوي في "حجة الله البالغة" حيث قال رحمه الله «وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة، فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث، فنقول هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات :

- فالطبقة الأولى : منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، قال الشافعي : أصح الكتب بعد كتاب الله هو موطأ مالك، واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه، أما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى، فلا جرم أ ا صحيحة من هذا الوجه..، أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وا ما متواتران الى مصنفيهما، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين. وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة، وكتاب الطحاوي ومسند الخوارزمي تجد بينها وبينهما بعد المشرقين .. وهذه الكتب الثلاثة هي التي اعتنى القاضي عياض في المشارق بضبط مشكلها ورد تصحيفها .

- الطبقة الثانية : كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين، ولكنها تتلوها، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحديث، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم، وتلقاها من بعدهم بالقبول، واعتنى ا المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس، وتعلق ا القوم شرحا لغريبها، وفحصا عن رجالها، واستباطا لفقهها .

2- الاحالة على كتب السنة المعتبرة :

ومنها الصحاح والزيادات عليها، والجوامع والمسانيد والمصنفات، والأجزاء وغيرها من المصنفات الحديثية التي تستقل بأسانيدها في التخريج، فلا يجوز التخريج من كتب الفقه والأدب والتصوف والتواريخ التي لا تعنى غالبا بإخراج الأحاديث بأسانيدها المستقلة، وان عنيت أحالت على مؤلفات أخرى كالمغني لابن قدامة، وبداية ا تهد، والبيان اللجاحظ، والكامل للمبرد، والاغاني لابي الفرج، والعقد الفريد، والرسالة القشيرية في التصوف، واللمع لأبي نصر السراج.

مع التنبيه إلى أن المؤلفات من هذا النوع التي عنيت بإسناد الأحاديث إلى روا ا يصح التخريج منها كتفسير الطبري، وتاريخ دمشق لابن عساكر، والأم للشافعي، وكتب القراءات كجامع البيان للداني، والنشر لابن الجزري وغيرها .

3- بيان درجة الحديث والحكم عليه : فاذا اقتصر على بيان مخرج الحديث صح التخريج مع كون ذلك خلافا للاولى والمقصود من علم التخريج.

❁❁❁

وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم، كسنن أبي داود، وجامع الترمذي، ومجتبى النسائي، وهذه الطبقة الأولى اعتنى بأحاديثها" رزين" [1] في تجريد الصحاح، وابن الأثير في جامع الأصول، وكاد مسند احمد يكون من جملة هذه الطبقة، فان الإمام احمد جعله أصلا يعرف به الصحيح والسقيم، وقال "ما ليس فيه فلا تقبلوه".

- الطبقة الثالثة : مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخاري ومسلم وفي زما ما وبعدهما، جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف، والمعروف والغريب والشاذ والمنكر، والخطأ والصواب، والثابت والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار وان زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول، ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص، ومنه مالم يخدمه لغوي بشرح غريب، ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف، ولا محدث ببيان مشكله، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله، ولا أريد المتأخرين المتعمقين، وانما كلامي في الائمة المتقدمين من أهل الحديث، فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها كمسند أبي يلعى، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد، والطيالسي، وكتب البيهقي، والطحاوي والطبراني، وكان قصدهم جمع ما وجدوه، لا تلخيصه و ذيبه وتقريبه من العمل .

– الطبقة الرابعة : كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع مالم يوجد في الطبقتين الأوليين، وكانت في ا امع والمسانيد المختفية، فنوهوا بأمرها، وكانت على السنة من لم يكتب حديثه المحدثون، ككثير من الوعاظ المتشدقين، وأهل الأهواء والضعفاء، او كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بني اسرائيل، او من كلام الحكماء والوعاظ خلطها الرواة بحديث النبي ﷺسهوا أو عمدا، او كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها ومظنة هذه الأحاديث" كتاب الضعفاء لابن حبان، وكامل ابن عدي، وكتب الخطيب وأبي نعيم، والجوزقاني ، وابن عساكر، وابن النجار، والديلمي، وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة، وأصلح هذه الطبقة، ما كان ضعيفا محتملا، وأسوؤها ما كان موضوعا أو مقلوبا شديد النكارة.

---

1 - هو رزين بن معاوية السرقسطي صاحب " التجريد للصحاح الستة .

وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزي.

- الطبقة الخامسة: قال: « ههنا طبقة خامسة منها ما اشتهر على السنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين، ونحوهم، وليس له اصل في هذه الطبقات الأربع، ومنها ما دسه الماجن في دينه العالم بلسانه، فأتى بإسناد قوي لا يمكن الجرح فيه، وكلام بليغ لا يبعد صدوره عنه ﷺ. فأثار في الإسلام مصيبة عظيمة.

لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد فتهتك الأستار ويظهر العوار [1].

قلت: ومن هذه الطبقة ما يتداوله الصوفية والقصاص في مصنفا م مما لا أصل له في كتب السنن، كحديث « كنت ك ا مخفيا لم اعرف فأحببت أن أعرف» قال ابن تيمية:« ليس من كلام النبي ﷺ ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف»، وتبعه الزركشي والعسقلاني [2] .

وكذلك حديث «لسعت الحية الهوى كبدي»[3] وفيه أن رسول الله تواجد حتى سقطت بردته، فتهافت عليها الصحابة ومزقوها اربعمائة قطعة وآخذ كل منهم قطعة، وأخذ جبريل قطعة منها فعلقها بساق العرش، ومظان هذه الترهات كتب متأخرة كاللمع لأبي نصر السراج الذي ملأه بالأحاديث الموضوعة والكلام المرذول، وحقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي وفصوص الحكم لابن عربي، ودقائق الأخبار في ذكر الجنة والنار، وتنبيه الغافلين لأبي الليث السمرقندي، وغيرها.

مايعتمد من هذه الطبقات:

اتفق العلماء على أن العمدة في الاستدلال بالسنن على أحاديث الطبقة الأولى والثانية إذا صح السند، أما غيرها فينظر فيها للاعتبار والمعرفة لاسيما فيما انفردت به، ولم يرد له أصل في مصنفات الطبقة الأولى والثانية.

---

1 - حجة الله البالغة 1/384-390.
2 - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة 259حديث رقم 353، المقاصد الحسنة للسخاوي 327.
3 - الأسرار المرفوعة 274، حديث رقم 359، أحاديث القصاص رقم 13، ت يه الشريعة 2/233، عوارف المعارف للسهروردي 120.

قال الدهلوي: « أما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد المحدثين، وحوم حماها مرتعهم ومسرحهم، وأما الثالثة فلا يباشرها للعمل عليها والقول ا إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث، نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد ﴿قد جعل الله لكل شيء قدرا﴾ [1]. وأما الرابعة فالاشتغال بجمعها أو الاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين وإن شئت الحق، فطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأدنى عناية إن يخلعوا منها شواهد مذاهبهم، فالانتصار ا غير صحيح في معارك العلماء بالحديث». [2]

2- معرفة مراتب كتب الحديث في الرواية

والمراد بذلك معرفة درجات أحاديث مصنفات السنة ومراتبها في الاستدلال حتى لا يحتج المتفقه بكل ما يروى في كتب السنن والمسانيد والمصنفات وغيرها، أو يغتر بإطلاقات التصحيح والتضعيف التي يجدها في مصنفات لم تعن بذلك. وهو باب واسع نقتصر فيه على ذكر أمهات القواعد التي لا يستغني عنها الفقيه المحدث وهي إما حكم مجمل على مصنفات، أو تنبيه على وهم شائع ينبغي تقييده، أو خطأ حاصل لدى بعض الناظرين في السنن يراد تصحيحه، أو أمر ذهل عنه بعض من لم ينظر في صناعة الحديث ينبغي تقريره وتأكيده. ومن أهم التنبيهات والقواعد في هذا الشأن ما يلي:

1- أحاديث الصحيحين والموطأ معدول بها عن قواعد القبول والرد

فأحاديث هذه المصنفات الثلاث تؤخذ بالقبول والتسليم دونما حاجة إلى النظر في طرقها وأسانيدها، والبحث عن شواهدها ومتابعا ا والنظر في أقوال النقاد وكلامهم فيها كما هو الشأن في أحاديث كتب السنن والمسانيد والمصنفات الأخرى. فإن الأمة قد تلقت الصحيحين والموطأ بالقبول والتسليم، وشهدت لمصنفيها بعلو الشأن في معرفة الصحيح، وقد صارت هيبة هذه المصنفات الثلاث فوق الرؤوس بالإجماع، مع ما انتقد على مالك والشيخين من أحاديث يسيرة.

1 - الطلاق الآية: 4.
2 - حجة الله البالغة 390/1_391.

- أما الموطأ:

فقد نص الأئمة المتقدمون على صحة أحاديثه جملة وتفصيلا، وما انتقد عليه من المراسيل والبلاغات والمنقطع، فقد وصلها العلماء المتأخرون. قال الشافعي:«ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك»[1] وقوله هذا رحمه الله كان قبل وجود الصحيحين فلا إشكال. وقد قدمه في التصنيف في الصحيح أبو بكر بن العربي، وابن عبد البر، والحافظ مغلطاي، والسيوطي، والعلامة ابن ليون التجيبي، والمحدث صالح الفلاني، والمحدث حبيب الله الشنقطي، والجمال القاسمي [2].

وقد وصل ما فيه من البلاغات والمراسيل والمنقطع حافظ المغرب ابن عبد البر، إلا أربعة أحاديث وصلها بعده الحافظ ابن الصلاح، والحافظ محمد بن مرزوق، فزالت عن أحاديث الموطأ شبهة الانقطاع جملة وتفصيلا.

قال السيوطي: « ما فيه من المراسيل، فإ ا مع كو ا حجة عنده بلا شرط، وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل، فهي أيضا حجة عندنا، لأن المرسل حجة إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء» [3].

ولذلك صنفه ولي الله الدهلوي ضمن كتب الطبقة الأولى من كتب الحديث. وقال: « واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه، وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى، فلاجرم أ ا صحيحة من هذا الوجه».[4]

وقد تكلم ابن حزم على بعض أحاديث الموطأ ووهاها، وجعل الموطأ في المرتبة الخامسة من مراتب كتب الحديث حسب تصنيفه لها في كتاب"**مراتب الديانة**" فجعله بعد مسند أحمد والبزار وإسحاق بن راهويه ومصنف عبد الرزاق.

وقال: «وفيه نيف وسبعون حديثا قد ترك مالك نفسه العمل ا، وفيه أحاديث

1 - التمهيد 76/1، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي 173/1.
2 - أوجز المسالك إلى موطأ لإمام مالك، لمحمد زكريا الكاندهلوي: 5
3 - تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك للسيوطي : 8.
4 - حجة الله البالغة 281/1.

ضعيفة وهاها جمهور العلماء» [1]. وقد رد عليه العلماء في ذلك، قال الذهبي: «ما أنصف ابن حزم، بل رتبة الموطأ أن يذكر تلو الصحيحين مع سنن أبي داود، لكنه تأدب وقدم المسندات النبوية ».[2]

قال الشيخ مصطفى السباعي:« قد زعم ابن حزم أن في الموطأ أحاديث ضعيفة وهاها العلماء، وقد تعقبه بأ ا لم تصل إلى حد السقوط والوضع، ولعل ما نقله ابن حزم من توهني العلماء لبعض تلك الأحاديث. ناشئ من حكمهم عليها بالنظر الى الطرق وصلتهم، أما بالنظر لطريق مالك فهي عنده صحيحة، وهو أولى أن يؤخذ رأيه في شيوخه ومن روى عنهم إذ هو أدرى م وأعرف [3]. وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:« والحق أن ما في الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ صحاح كلها، بل هي في الصحة كأحاديث الصحيحين " [4].

- **أما بالنسبة للصحيح**ين: فقد ذهب جمهور العلماء إلى أن جميع ما فيهما مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري حاصل به، وهو ما ذهب إليه أبو حامد الاسفراييني، وأبو إسحاق الشيرازي، والسرخسي، وأبو يعلى الحنبلي، وابن حزم وابن الصلاح وابن كثير، والبلقيني، وابن حجر وغيرهم، وقال النووي والعز بن عبد السلام يفيد الظن ما لم يتواتر [5].

واستثنى ابن الصلاح ما انتقد علهيما فقال: « سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره »[6].

قال أبو اسحق الاسفراييني: « أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتو ا، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها وروا ا، فمن خالف حكمه خبرا منها وليس له

---

1 - تدريب الراوي 111/1.
2 - سير أعلام النبلاء، وانظر الأجوبة الفاضلة للكنوي، 95.
3 - السنة ومكانتها في التشريع : 433_434.
4 - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث 32.
5 - الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم 107/1، مقدمة ابن الصلاح 24_25.
6 - مقدمة ابن الصلاح، 25.

تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول » [1]. وقال إمام الحرمين: « لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق، لإجماع المسلمين على صحته»[2].

أما ما انتقده أبو الحسن الدارقطني عليهما في " الإلزامات والتتبع" وأبو علي الغساني وغيرهما، من الأحاديث، فجلها مبني على علل غير قادحة كما صرح بذلك ابن الصلاح والحافظ ابن حجر في هدي الساري وأطال في الاحتجاج لذلك فلينظر في موضعه. [3]

وقال الشيخ أحمد شاكر: « والحق الذي لا مرية فيه عند أهل الحديث من المحققين، وممن اهتدى ديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر، أن أحاديث" الصحيحين" صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن في "الصحيحين" أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانتقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، وأحكم على بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل »[4].

والظاهر أن حكم المحدثين على أحاديث الصحيحين جميعا بالصحة منصرف إلى ما أخرجاه بالسند المتصل في الأصول، أما ما أورداه في المتابعات والشواهد فأكثره ليس على شرطهما وإنما اورداه استئناسا وزيادة تأكيد، والعبرة بالأصول.

وكذلك ما أخرجاه من الأحاديث المعلقة، فليست كلها على شرطيهما، إلا أ ا وجدت موصولة عندهما في مواضع من كتابيهما، وما بقي منها مما لم يصلاه أسنده الأئمة المحققون كابن حجر وغيره.

---

1 - قواعد التحديث لجمال الدين القاسمي 85.
2 - تدريب الراوي 1/.
3 - انظر هدي الساري 346_380، شرح النووي على مسلم 24/1_26.
4 - الباعث الحثيث. 37.

وقد بلغت التعاليق التي لم يصلها البخاري في موضع آخر من كتابه 160 حديثا وصلها الحافظ ابن حجر في " تعليق التعليق" وهو كتاب حافل ذكر فيه تعاليق البخاري المرفوعة، وآثاره الموقوفة، ومتابعاته، ومن وصلها بأسانيده إلى الموضع المعلق. ثم اختصره في كتاب " التشويق إلى وصل المبهم من التعليق" ثم اختصره مرة أخرى في مصنف لطيف سماه" التوفيق لوصول المبهم من التعليق" [1].

أما التعاليق في صحيح مسلم فقليلة لم تعد اثني عشر حديثا على ما حققه ابن الصلاح، ونقله عنه النووي [2].

حكم المعلقات في الصحيحين:

نص الأئمة المحققون على أن التعاليق في صحيح الإمام البخاري أكثر منها في صحيح مسلم وهي عند الإمام البخاري تنقسم الى قسمين:

- **ما علقه بصيغة الجزم:** قال النووي: « فما كان منه بصيغة الجزم: كقال، وفعل، وأمر، وذكر فلان، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه»[3] لأن الإمام البخاري لا يستجيز الجزم به إلا وهو صحيح عنده إلى من علقه، وإنما لم ينشط لذكر الإسناد، أو لأنه موصول عنده من طريق آخر، وغير ذلك من أسباب التعليق وهذه قاعدة مطردة عنده، ومثاله قول البخاري: وقال صلة عن عمار «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ » فقد جزم به، وثبتت صحته موصولا عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان [4].

وقد اعترض بعض المتأخرين على هذه القاعدة بأن الإمام البخاري علق حديثا قال فيه قال عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لا تفاضلوا بين الأنبياء»، وقد جزم أبو مسعود الدمشقي أن هذا الحديث ليس بصحيح، لأن ابن الفضل إنما رواه عن الأعرج عن أبي هريرة، لا عن أبي سلمة. وقد وجد الحديث موصولا عند البخاري في موضع آخر، فقال عن عبد الله بن الفضل عن

1 - مقدمة احمد صقر لفتح الباري 41/1.
2 - مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي 16/1_18.
3 - تدريب الراوي 117/1.
4 - فتح الباري102/4.، الترمذي 46/3، حديث رقم 686، ابن خزيمة 204/3_205 (1914).

الأعرج عن أبي هريرة. قال ابن حجر: « فهذا اعتراض مردود والقاعدة صحيحة لا تنتقض بهذا الإيراد الواهي وقد روى الحديث المذكور أبو داود الطيالسي في مسنده، عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة، كما علقه البخاري سواء، فبطل ما ادعاه أبو مسعود أن عبد الله بن الفضل لم يروه إلا عن الأعرج وثبت أن لعبد الله بن الفضل فيه شيخين ».[1]

- **ما علقه بصيغة التمريض:** قال النووي: « وما ليس فيه جزم كيروى، ويذكر، ويحكى ويقال وروي، وذكر، وحكي عن فلان كذا. فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، وليس بواه لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح» [2].

فهذا القسم منه الصحيح مما ليس على شرطه ومنه الحسن ومنه الضعيف، مثال قوله: « ويذكر عن عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « إذا بعت فكل وإذا ابتعت فاكتل » فهو حديث حسن وصله الدارقطني، وفي سنده منقذ مولى ابن سراقة مجهول الحال، وله طرق أخرى عند أحمد وابن ماجة والبزار عن عثمان وفيه ابن لهيعة لكنه من تلاد حديثه قبل الاختلاط لان ابن عبد الحكم أورده في " فتوح مصر" من طريق الليث عنه .[3]

ومن هذا النوع ما هو ضعيف كقوله:« ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية » [4] .

قال الحافظ ابن حجر:« أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحارث الأعور عن علي بن أبي طالب، قال: « قضى محمد ﷺ أن الدين قبل الوصية، وأنتم تقرءون الوصية قبل الدين» لفظ أحمد، وهو إسناد ضعيف، لكن قال الترمذي إن العمل عليه عند أهل العلم، وكأن البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، والا فلم تجر عادته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به، وقد أورد في

1 - هدي الساري: 15.
2 - تدريب الراوي117/1.
3 - فتح الباري 288/4، وانظر تهذيب التهذيب 317/10.
4 - صحيح البخاري بشرح فتح الباري 282/5 كتاب الوصايا.

الباب ما يعضده أيضا» [1].

والذي عليه الأئمة المحققون أن الإمام البخاري لا يورد من هذا القسم شيئا في باب الأصول، بل يذكره في المتابعات والتراجم للاستئناس. وهذه المعلقات لم تكن من غرض الإمام البخاري ومقصده في صحيحه، فالعمدة على ما رواه بالسند المتصل. وأكثر هذه المعلقات موصول عنده من طرق أخرى، وإنما حذف أسانيدها في مواضع من الكتاب اختصارا.

قال البدر ابن جماعة:« قد يفعل البخاري، ذلك لكون الحديث معروفا من جهة الثقات عمن علقه عنه أو لكونه ذكره متصلا في موضع آخر من كتابه، أو لسبب آخر لا يصحبه خلل الانقطاع، وهذا فيما يورده أصلا أو مقصودا لا في معرض الاستشهاد، لأن الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح معلقا كان الشاهد أو موصولا» [2].

فكل التعاليق التي ذكرها في باب الأصول لا غبار عليها، لأ ا إما أن توجد موصولة عنده في موضع آخر، أو لأ ا موصولة عند الثقات من ذلك الطريق فحذف إسنادها اطمئنانا إلى معرفة الحفاظ بذلك. وقد أبان عن ذلك الحافظ ابن حجر بما لم يدع في القوس مـ عا [3].

وعليه فلا التفات إلى ما ذهب إليه ابن حزم من تضعيف خبر المعازف الذي رواه الإمام البخاري بدعوى أن فيه انقطاعا بين البخاري وهشام بن عمار، لقول البخاري: « قال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد" وهو من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري أنه سمع النبي ﷺيقول « ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف، ولي لن أقوام إلى جنب علم، يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم لحاجة، فيقولون ارجع إلينا غدا، فيبيتهم الله ويضع العلم، ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة [4].

1 - فتح الباري 282/5.
2 - المنهل الروي: 55.
3 - راجع.هدي الساري إلى صحيح البخاري.
4 - فتح الباري 44/10 أخرجه في كتاب الأشربة.

قال ابن حزم: « وهذا منقطع لم يتصل بين البخاري وصدقة بن خالد، ولا يصح في هذا الباب شيء أبدا، وكل ما فيه فموضوع » [1].

وهذا من سقطات ابن حزم وتعنته، ما ضعف الحديث إلا ليقرر مذهبه الفاسد في استباحة الغناء والمعازف، والهوى يعمى ويصم. مع أن هشام بن عمار من شيوخ البخاري، وهذا الحديث له حكم المعنعن لأن " قال، وعن، وأن" سواء وعدالة هشام لا تنكر مع براءته من التدليس. والحديث ورد من طرق أخرى على شرط الصحيح عند أبي بكر الإسماعيلي في المستخرج من غير جهة البخاري، والطبراني في الكبير، وابن حبان في صحيحه[2].

- **أما المعلقات** في **صحيح مسلم:**

فهي قليلة جلها في مقدمة صحيحه، ولا يعرف له حديث معلق في متن الكتاب إلا حديث التيمم وهو حديث أبي الجهيم بن الحارث بن الصمة[3].

قال الحافظ العراقي: « ولا أعلم في مسلم بعد مقدمات الكتاب حديثا لم يذكره إلا تعليقا غير هذا الحديث، وفيه مواضع أخرى يسيرة رواها بإسناده المتصل، ثم قال ورواه فلان، وهذا ليس من باب التعليق، وإنما أراد ذكر من تابع رواية الذي أسنده من طريقه عليه، وأراد بيان الخلاف في السند كما يفعله أهل الحديث، ويدل على أنه ليس مقصوده ذا إدخاله في كتابه، أنه يقــع في بعض أسانيد ذلك من ليس هو من شرط مسلم كعبد الرحمن بن خالد بن مسافر» [4].

فالخطب يسير بالنسبة لتعاليق الإمام مسلم، فإ ا قليلة أوردها في المتابعات، ووصلها من جهات أخرى فلا يشاح في ذلك.

وقد نقل الإمام النووي عن ابن الصلاح انه قال:« وليس شيء من هذا والحمد له مخرجا لما وجد فيه من حيز الصحيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة،

1 - المحلى بالآثار 59/9 مسألة رقم 1565.
2 - معجم الطبراني الكبير 319/3_320، رقم 3417، وانظر فتح الباري 45/10، إغاثة اللهفان لابن القيم 260/1.
3 - صحيح مسلم 281/1، حديث رقم 369.
4 - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي 72/1.

لاسيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفا عند أهل الحديث » [1].

2- ما كل ما رواه أصحاب الزيادات على الصحيحين صحيح:

لقد تلا الإمام البخاري ومسلما أئمة أعلام نسجوا على منوالهما في التصنيف في الصحيح زيادة واستدراكا لما فا ما، أو تخريجا لما روياه في كتابيهما، ومن هؤلاء:

- محمد بن علي بن الجارود ت 307هـ صاحب المنتقى، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ت 311هـ صاحب " الصحيح المختصر" وسعيد بن السبكن صاحب المنتقى في السنن "، ومحمد بن حبان البستي صاحب المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع "، والحاكم النيسابوري صاحب" المستدرك على الصحيحين"، وضياء الدين المقدسي ت 643هـ، صاحب " الصحاح المختارة". وهؤلاء الأئمة رضي الله عنهم قد التزموا تخريج الحديث الصحيح مما هو على شرط البخاري ومسلم، سواء أخرجاه أو فا ما.

وقد أخرج هؤلاء طائفة كبيرة من الأحاديث الصحيحة التي هي على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما، وطائفة أخرى صحيحة ليست على شرطهما. إلا أ م لم يقفوا عند رسم الصحيح، فحصل لأكثرهم نوع تساهل في شروط الصحيح، فدخل عليهم الحسن والضعيف وإن كان قليلا، ولذلك لم تسلم مصنفا م من غائلة النكارة والضعف في بعض الحديث.

وقد أخطأ الإمام السيوطي وأوقع من يطالع كتابه الجامع الكبير في وهم حيث زعم أن عزو الحديث إلى كتب الزيادات على الصحيحين معلم بالصحة، فقال «جميع ما في الكتب الخمسة، خ، م، حب، ك، ض، صحيح، فالعزو إليها معلم بالصحة سوى ما في المستدرك من المتعقب، فأنبه عليه، وكذا ما في موطأ مالك، وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة وابن السكن والمنتقى لابن الجارود والمستخرجات، فالعزو إليها معلم بالصحة أيضا». [2]

1 - مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي 18/1.
2 - قواعد التحديث، 245.

وهذا تعميم فاسد فإن هذه المصنفات سوى الصحيحين والموطأ روت الصحيح والحسن ودخل على أصحا ا بعض الضعيف على تفاوت بين مصنفيها في ذلك، خاصة الحاكم وابن حبان والضياء المقدسي.

- فابن الجارود 307هـ في المنتقى:

التزم تخريج الصحيح، إلا أنه نزل في بعض أحاديثه عن شرط الصحة، فخرج الحسن ووقع له بعض الضعيف في ال ر اليسير، لكنه في القسم المختلف في قبوله ورده بين النقاد، وقد خرج في كتابه المنتقى 800 حديثا، وهو من أعلى الحفاظ مزية في التصحيح، قال الذهبي في معرض كلامه عن المنتقى لابن الجارود « لم ي ل فيه عن رتبة الحسن إلا في النادر، في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد» [1].

- وابن خزيمة 311هـ في كتابه الصحيح:

فإنه، وإن كان متحريا في التصحيح يرد الحديث لأدنى شك في الإسناد، لم يصف له المشرب من بحر الصحيح، إذ صحح فيه أحاديث لا ترقى عن درجة الحسن، قال ابن كثير:« قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتونا، وعلى كل حال لابد من النظر للتمييز، وكم في كتاب ابن خزيمة أيضا من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن » [2].

- ابن حبان ت 354هـ صاحب الصحيح:

وهو وإن كان أمكن في معرفة الصحيح من الحاكم وغيره، فإن شروطه في الصحيح خفت ونزلت عن شروط الجمهور، وإن لم يكن متساهلا في التصحيح كما انتقد عليه بعض العلماء ذلك ورده المحققون من النقاد، قال السيوطي:

ما ساهل البستي في كتابه بل شرطه خف وقد وفى به.

قال السخاوي: « فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع ممن

1 - سير أعلام النبلاء 239/14.
2 - اختصار علوم الحديث.

فوقه وسمع منه الآخذ عنه ولا يكون هناك انقطاع ولا إرسال، إذا لم يكن في الراوي ا هول الحال جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر فهو ثقة عنده، وفي كتاب الثقات له كثير من هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف اصطلاحه » [1].

وقد ذهب إلى أن الراوي إذا انتفت عنه جهالة العين برواية واحد عنه، كان على العدالة حتى يظهر جرحه. وهو مذهب عجيب مخالف لما عليه الجمهور، ومن ثم حكم بالعدالة لخلق من ا اهيل في كتابه الثقات. إلا أنه لم يجر في التصحيح على هذا التساهل، بل غايته أن يحكم بصحة ما لا يرقى عن درجة الحسن، فلذلك ينبغي الاحتياط وعدم التسليم بصحة كل ما يصححه ابن حبان، بل ينظر هل وافقه فيه غيره فيعتمد، وإن خالفه الجمهور يصار الى قولهم.

- أما الحاكم صاحب المستدرك ت 405هـ:

فلا يخفى تساهله في التصحيح عن أحد من العلماء بالحديث، فإنه كان واسع الخطو في تخريج الصحيح، فلم يوف بما التزمه من تخريج ما فات الشيخين مما هو على شرطهما ولم يخرجاه.

قال المعلى بن دحية:« يجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم، فإنه كثير الغلط، ظاهر السقط، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده وتلاه في ذلك»، وقال بدر الدين العيني:« قد عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة والموضوعة»[2].

وقد أبان الحافظ الذهبي عن درجة أحاديثه حيث قال: « في المستدرك جملة وافرة على شرطهما، وأخرى على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه الربع مما صح سنده، وإن كانت فيه علة، وما بقي وهو نحو الربع مناكير وواهيات لا تصح، ولا ريب أن في المستدرك أحاديث ليست على شرط

1 - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 36/1.
2 - قواعد التحديث 248.

الشيخين، بل هي موضوعة شان المستدرك بإخراجها فيه» [1].

وقد ذهب النووي وابن الصلاح إلى أن «ما صححه الحاكم ولم نجد فيه لغيره تصحيحا ولا تضعيفا، حكمنا بأنه حسن، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه» [2].

وهذا تساهل فاحش جرى فيه ابن الصلاح على امتناع التصحيح والتضعيف في الأعصار المتأخرة. وقد تعقب هذا الرأي البدر بن جماعة وقال:« الصواب أن يتتبع ويحكم عليه بما يليق من الحسن أو الصحة أو الضعف» [3].

- أما ضياء الدين المقدسي 643هـ في **الصحاح المختارة**:

فقد اعتبره بدر الدين الزركشي وابن تيمية أعلى مزية في التصحيح من الحاكم، وهو يقارب الترمذي وابن حبان [4]قال ابن كثير:«وكتاب المختارة فيه علوم حديثية حسنة، وهي أجود من مستدرك الحاكم لو كمل»[5].

ومع ذلك فقد انتقد عليه العلماء أحاديث يسيرة صححها وهي ضعيفة، نحو حديث «ركعتان من متأهل خير من ثنتين وثمانين ركعة من عزب» فهو حديث منكر أخرجه تمام في فوائده والمقدسي في المختارة، وفي سنده مسعود بن عمرو البكري، قال الذهبي: «لا أعرفه وخبره باطل» [6].يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة :« لعل الحافظ المقدسي رحمه الله لم يتم له الوفاء بما التزمه من الصحة، لأنه لم يتم تأليف الكتاب حتى يفرغ لتنقيحه، فقد وقع فيه بعض الحديث الضعيف والمنكر»[7].

وخلاصة القاعدة: أنه لا ينبغي إطلاق الحكم بصحة كل ما يخرجه أصحاب الزيادات على الصحيحين، وإن كان غالب الأمر فيه أنه صحيح أو حسن، بل يرجع إلى كلام الأئمة النقاد والحفاظ في كتب تخريج الحديث، فيحكم للحديث بما عليه الحفاظ المتقنون من تصحيح أو تحسين أو تضعيف للحديث، فإن وافق حكمهم

1 - تذكرة الحفاظ 1088/2.
2 - مقدمة ابن الصلاح 21.
3 - المنهل الروي في مختصر الحديث النبوي 19.
4 - الرسالة المستطرفة للكتاني 24.
5 - البداية والنهاية لابن كثير 170/13.
6 - انظر اللآلي المصنوعة 160/2، فيض القدير للمناوي 142_75/1.
7 - التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة 154.

حكم صاحب الكتاب فذاك، وما لا، فلا.

كتب السنن والمسانيد

جمعت الصحيح والحسن والضعيف

1- كتب السنن الأربعة:

وهي كتب السنن، لأبي داود 275هـ، والترمذي 279هـ والنسائي 303هـ وابن ماجة 273هـ، وقد أطلق عليها غير واحد من العلماء لفظ " الصحاح" على وجه التقريب والتغليب كأبي طاهر السلفي، ورزين بن معاوية السرقسطي صاحب" تجريد الصحاح" وغيرهما.

وقد اغتر بذلك خلائق من الناظرين في السنن، فصاروا كلما ظفروا بحديث قيل فيه أخرجه أبو داود أو الترمذي أو النسائي، قنعوا بذلك وركنوا الى الحديث واطمأنوا إليه. وهذا تساهل أوجبته الغفلة عن اصطلاحات هؤلاء الأئمة وصنيعهم في مصنفا م، مع أن هذه المصنفات لم يلتزم أصحا ا تخريج الصحيح .قال النووي:«في السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر»[1].

وقال الحافظ العراقي:«من أطلق الصحيح على كتب السنن فقد تساهل، كأبي طاهر السلفي حيث قال في الكتب الخمسة" اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب، وكأبي عبد الله الحاكم حيث أطلق على الترمذي" الجامع الصحيح"، وكذا الخطيب أطلق عليه وعلى النسائي اسم الصحيح »[2].قال السيوطي:

تساهل الذي عليها أطلقا   صحيحة و الدارمي والمنتقى[3].

وقد أوهم كلام ابن الصلاح عن هذه السنن أ ا تلتحق في الاطمئنان إلى أحاديثها والركون إليها بالصحيحين. حيث قال: « كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة ... و ما جرى مجراها في الاحتجاج ا والركون إلى ما يورد فيها

1 - تدريب الراوي165/1.
2 - شرح الألفية للعراقي 104/1.
3 - منظومة علم الأثر للسيوطي 12

مطلقا»[1]

قال ابن حجر:« ظاهر كلام المصنف أن الأحاديث التي في الكتب الخمسة وغيرها يحتج ا جميعا، وليس كذلك فإن فيها شيئا كثيرا لا يصلح للاحتجاج به، بل وفيها على ما في الصحيحين بأكثر ضعفا من الأحاديث الزائدة على الصحيحين من سنن أبي داود وجامع الترمذي ».[2]

ومن تتبع شروط هؤلاء الأئمة علم أ م خرجوا الضعيف والمنكر وما لا يصلح للاعتبار وأحيانا أبانوا عن علته وأحيانا سكتوا عنه. وليس من غرضنا تقصي شروطهم ومناهجهم في التخريج في هذا الموضع، فقد أبان عن ذلك ابن طاهر المقدسي والحازمي في شروط الأئمة الستة والخمسة. بل يكفي أن نعلم أن هؤلاء الأئمة وقع لهم فيما انفردوا به عن الصحيحين حديث أقوام ضعفاء ممن ليسوا من رجال الصحيح ولا الحسن" كصالح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح" ومن هم أحط منهم درجة " كالحارث بن وجيه، وعثمان بن واقد العمري، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، وسليمان بن أرقم وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، ومحمد بن سعيد المصلوب الشامي، وابن جناب الكلبي وغيرهم من المتروكين.[3]

- **فالإمام أبو داوود:** قال عن سننه: « رويت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، وما فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه مالا يصح سنده، وما لم أذكر فيـ ـ ـه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض » [4] وقد نقل أبو عبد الله بن منده عنه" أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره» [5]. قال السيوطي:

يروي أبو داود أقوى ما وجد   ثم الضعيف حيث غيره فقد.

-والإمام الترمذي:

1 - مقدمة ابن الصلاح: 34.
2 - النكت على ابن الصلاح 243/1.
3 - انظر تراجم هؤلاء في"ميزان الاعتدال، و ذيب التهذيب" للوقوف على مراتبهم في الجرح والتعديل.
4 - رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 27، ط محمد الصباغ.
5 - النكت على ابن الصلاح لابن حجر232/1.

كما قال عنه ابن رجب: «خرج في كتابه الحديث الصحيح والحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه، ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على ا امه حديثا بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثا مرويا من طرق، أو مختلفا في إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي، نعم قد يخرج عن سيء الحفظ، وعمن غلب على حدثيه الوهم، ويبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحاق بن أبي فروة وغيره ».[1]

-أما الإمام النسائي:

فإنه وإن كان من الأئمة الحفاظ المتشددين في التصحيح، حتى إنه ترك حديث جماعة من رجال الصحيحين [2]، فإن كتابه" ا تبى من السنن" رغم انتقائه لأحاديثه فيه بعض الضعيف، ولكن له مزية ليست لغيره، كما قال ابن رشيد السبتي: «كتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي».[3]

أما كتابه " السنن الكبرى" المتداول بين الناس اليوم، ففيه من الأحاديث المنكرة والموضوعة شيء كثير ومن ثم نص الإمام الصنعاني على أنه «لا يجوز العمل بأحاديث السنن الكبرى إلا بعد البحث عن درجة الحديث من حيث الصحة والضعف» [4]

-وأما ابن ماجة:

فكتابه أكثر كتب السنن حديثا ضعيفا، بل فيه الواهيات والمناكير والرواية عن الكذابين كميسرة بن عبد ربه واضع أحاديث قزوين.

---

1 - شرح علل الترمذي

2 - انظر نكت علي ابن الصلاح 275/1، الرفع والتكميل في الجروح والتعديل للكنوي 188 توضيح الأفكار 1219.

3 - النكت علي ابن الصلاح 278/1.

4 - توضيح الأفكار للصنعاني 221/1.

قال الحافظ ابن حجر:« كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جدا، حتى بلغني أن المزي كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالبا، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة فيه أحاديث كثيرة منكرة والله تعالى المستعان »[1]

وقد حكم ابن الجوزي على أربع وثلاثين حديثا من سننه بالوضع نقلها الشيخ المحقق محمد عبد الرشيد النعماني الهندي في كتابه" ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجة" وذكر ما للأئمة النقاد فيها من مقال. وزاد عليها سبعة أحاديث حكم عليها بعض الحفاظ الآخرين بالوضع وما فيها من كلام للنقاد، فبلغ مجموع الموضوعات فيه واحدا وأربعين حديثا.[2]

على أن ذلك لا يغض من قيمة هذه المصنفات، فإ ا قواعد الإسلام وعليها مدار سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي ملاذ فقهاء الملة، ومحدثي الأمة، وإنما حق الناظر فيها، والمقتبس منها، أن ينظر كلام الأئمة الحفاظ في أحاديثها، فيحتج بما قبلوه تصحيحا أو تحسينا، ويترك ما تركوه تضعيفا وتوهينا.

2 -كتب المسانيد والسنن والمصنفات الأخرى:

وهي أنزل درجة من كتب السنن الأربعة، صنفها الإمام ولي الله الدهلوي ضمن كتب الطبقة الثالثة، ومنها " مسند الإمام أحمد بن حنبل، ومسند الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند عبد بن حميد، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند الدارمي، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند البزار ".

وكذلك " سنن الدارقطني، والسنن الكبرى للبيهقي، وسنن سعيد بن منصور، وسنن ابن مردويه، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومعاجم الطبراني الصغير والأوسط والكبير ".

فهذه مصنفات جمعت الصحيح والسقيم، والزهر والهشيم، ووقع فيها من الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة ما لم يقع في كتب السنن الأربعة، لذلك

---

1 - ذيب التهذيب 531/9_532. ترجمة ابن ماجة.

2 - انظر التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة لأبي غدة 71_72.

ينبغي أن يكون الاحتياط في الرواية والنقل عنها أشد، فلا نحتج بحديث مما انفرد به أصحا ا إلا مقرونا بتصحيح أو تحسين إمام من الأئمة النقاد المعتمدين في التصحيح والتضعيف.

قال ابن الصلاح:«كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان وسنن أبي داود والنسائي وجامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج ا والركون إلى ما يورد فيها مطلقا كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد بن حنبل، ومسندا إسحاق بن راهويه، ومسند عبد بن حميد، ومسند الدارمي، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند البزار أبي بكر، وأشباهها، فهذه عاد م فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون الحديث محتجا به فلهذا تأخرت مرتبتها، وإن جلت لجلالة مؤلفيها عن مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق ا من الكتب المصنفة على الأبواب».[1]

-فمسند الإمام أحمد :

الذي هو أجود المسانيد، وأوسعها على الإطلاق وأجلها، يروي ما رواه أهل العلم، فليس كل ما رواه صالح للاحتجاج، إذ وقع فيه من زيادات ابنه عبد الله وزيادات أبي بكر القطيعي أحاديث موضوعة ومنكرة ليست من رواية الإمام أحمد، وهي في مسنده. ووقع له في مروياته في المسند أحاديث ضعيفة ومنكرة. قال ابن تيمية:« ليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند ألا يروي عن المعروف بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود، وأما في كتب الفضائل فروى ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحا أو ضعيفا، فإنه لم يقصد إلا أن يروى ماثبت عنده، ثم زاد ابنه عبد الله على مسند أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة، فظن ذلك الجهال

1 - مقدمة ابن الصلاح : 19.

أنه من رواية أحمد رواها في المسند، وهذا خطأ قبيح».[1]

وقال الإمام الذهبي:« وفيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج ا، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر».[2]

وقال السخاوي:« والحق أن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة وبعضها أشد في الضعف من بعض»[3] فيقاس عليه ما سواه من المسانيد إذ هو أمثل منها بكثير. فإسحاق بن راهويه في مسنده« يورد أمثل ما ورد عن ذلك الصحابي فيما ذكره أبو زارعة، وقال العراقي. ولا يلزم من ذلك أن يكون جميع ما فيه صحيحا، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه، وفيه الضعيف» [4].

-وكتاب السنن للدارقطني:

مع أن مصنفه من الأئمة النقاد وصيارفة علم العلل، فإنه لم يسلم من الأحاديث المنكرة، وقس عليه كتب السنن الأخرى والمصنفات، لأن أصحا ا لم يلتزموا تجريد الحسن والصحيح، فالاطمئنان إلى روايا ا والركون إليها جملة وتفصيلا ضرب من التساهل في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال بدر الدين العيني عن سنن الدارقطني في كتابه " البناية في شرح الهداية " « من أين له تضعيف أبي حنيفة وهو مستحق التضعيف، وقد روى في مسنده أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة وموضوعة ».

وقال فيه أيضا:«الدارقطني كتابه مملوء من الأحاديث الضعيفة والشاذة والمعللة، وكم فيه من حديث لا يوجد في غيره» [5].

وكلام العيني فيه حق وباطل. فسنن الدارقطني لم تسلم من غوائل الضعيف والموضوع، لكن إطلاق الحكم بأ ا مليئة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة أمر فيه مبالغة، لما عرف من نقمة الأحناف على أبي الحسن الدارقطني لأجل كلامه في الإمام

1 - منهاج السنة النبوية
2 - سير أعلام النبلاء 329/11.
3 - فتح المغيث 86/1.
4 - تدريب الراوي 129/1.
5 - قواعد التحديث 248.

أبي حنيفة، وتلك عصبية باردة لا ينبغي أن تحمل المسلم على بطر الحق وغمط النعمة، فالله يحب الإنصاف، واللبيب من قدر لكل ذي حق قدره.

-أما كتاب السنن للبيهقي:

فإنه جمع فيه ما لم يجمعه غيره، وهو من موسوعات السنة النبوية، خلط فيه الغث بالسمين والخرز بالدر الثمين، وتفرد فيه بغرائب ومناكير لا توجد عند غيره، حتى لا يكاد أحد يخطئ في عزو الحديث إن عزاه إلى تخريج الإمام البيهقي.

ومع ذلك فإنه لا يستغني عن الرجوع إليه باحث في السنة النبوية.

- **أما معاجم الطبراني:**

فهي من أوسع معاجم الدنيا، وقد جمع فيها كل رطب ويابس، لما عرف فيه من طول الرحلة وعلو الإسناد، وقد دامت رحلته رحمه الله ثلاثين سنة، فلذلك وقع له من الغرائب والأفراد ما لم يقع لغيره.

ولذلك نفقت عنده الأحاديث الضعيفة، وكثر عنده المدلس، مع وجود كثير من الصحيح والحسن عنده. فلذلك ينبغي الحذر والتحرز في تخريج الحديث من معاجم الطبراني.

وخلاصة القول:

إن كتب السنن والمسانيد والمعاجم والمصنفات، قصد مصنفوها رواية كل ما يجدونه في الباب، مع نوع تحرز واحتياط لم يطرد في غالب الأحوال عندهم، فلذلك لم يصف لهم المشرب فخلطوا الصحيح والحسن بالضعيف والمنكر والموضوع، فحق الناظر في هذه المصنفات أن يحتاط لحديث رسول الله ﷺ ولا يستدل إلا بحديث نص هؤلاء الأئمة أو غيرهم ممن يعتمد قوله في التصحيح والتضعيف على صحته أو حسنه، أو ينظر إن وافقهم أصحاب الصحيح والحسن في إخراج الحديث اعتمده دون بحث عن كلام الحفاظ فيه، والله المستعان .

5 -معرفة مالا يعتمد من المصنفات في التخريج:

لقد شاع بين كثير من المتفقهين في السنن عزو الحديث إلى مصنفات لم تعن برواية الحديث وجمعه، والاستدلال بمجرد ذلك في استنباط الأحكام، وهذا انحراف منهجي أوجب غلطا كبيرا على السنة النبوية، إذ وجدنا من يورد الحديث في معرض الاحتجاج لمسائل كبرى في الشريعة الإسلامية، ثم يكتفي بعزو الحديث إلى تخريج مصنفات لم تعن بجمع الحديث أصالة، كإحياء علوم الدين للغزالي والحلية لأبي نعيم الأصفهاني، والترغيب والترهيب للمنذري، ورياض الصالحين للنووي، وغيرها من كتب الفضائل والفقه والتفسير والتاريخ والتصوف، ومصنفات الحديث المحذوفة الأسانيد، كجامع الأصول لابن الأثير، ومجمع الزوائد للهيثمي، والجامع الصغير للسيوطي، وبلوغ المرام لابن حجر، ونيل الأوطار للشوكاني، وفيما يلي نورد كلمة موجزة عن كل صنف من هذه المصنفات.

1 -تصانيف الفقهاء:

والمراد ا مصنفات فقهاء الفروع التي لا تروي الحديث بالسند المتصل، فيخرج ذا القيد موطأ مالك، والأم للشافعي، والمحلى بالآثار لابن حزم، وغيرها من تصانيف الفقهاء المحدثين الذين اتصلت أسانيدهم برسول الله ﷺ.

أما كتب الفروع التي روت الأحاديث محذوفة الأسانيد فلا يعول عليها في التخريج سواء كان مصنفوها محدثين من أهل الصناعة أم لا. وإن كان الغالب على مصنفي كتب الفروع أ م لم يحكموا صناعة الحديث وهذا أمر مقرر عند العلماء منذ القرون الثلاثة الأولى.

قال الحافظ ابن حبان: « الفقيه إذا حدث من حفظه وهو ثقة في روايته لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأنه إذا حدث من حفظه فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد، وهكذا رأينا من جالسنا من أهل الفقه، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه، وإذا ذكروا أول أسانيدهم، يكون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يذكرون بينهم وبين النبي ﷺ أحدا، فإذا حدث الفقيه من حفظه ربما صحف الأسماء وقلب الإسناد ورفع الموقوف أو وقف المرسل، وهو لا يعلم لقلة عنايته بالمتن على

وجهه، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب أو يوافق الثقات في الأسانيد »[1]

وهذا صريح في أن روايات الفقهاء في مصنفا م لا يمكن الركون إليها في الاستدلال، إذ الغالب على أصحا ا قلة الضبط والاحتراز في الرواية، ومن ثم كثرت في مصنفا م الأحاديث الضعيفة، والمتون المروية بالمعنى. قال ابن رجب:« الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي ولا يقيمون أسانيده ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرا، ويروون المتون بالمعنى ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم ».[2]

2 -كتب المفسرين:

المعروف أن كتب المفسرين لم تعن بالاحتراز في الرواية، بل روى مصنفوها عن كل، فجمعوا المرفوع والموقوف والمقطوع صحيحا وحسنا وضعيفا وموضوعا، ولم يكن تخريجهم للأحاديث مقصودا لهم أصالة، وإنما رووا ما احتاجوا إليه للاستدلال. ومن ثم لا يعول على تخريجهم للأحاديث .

قال ابن تيمية:« إن مجرد عزو الحديث إلى تفسير الثعلبي، أو نقل الإجماع على ذلك من غير العالمين بالمنقولات الصادقين في نقلها ليس بحجة باتفاق أهل العلم، وإن لم نعرف ثبوت إسناده فالجمهور من أهل السنة لا يثبتون بمثل هذا شيئا يريدون إثباته، لا حكما ولا فضيلة ولا غير ذلك، ثم قال ردا على ابن مطهر الحلي في أحاديث عزاها إلى تصانيف المفسرين» وهكذا القول في كل ما نقله وعزاه إلى أبي نعيم أو الثعلبي أو النقاش أو ابن المغازي ونحوهم، فقد أجمع أهل العلم بالحديث على ضعف ما يرويه في أول كل سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة، ولهذا يقولون هو كحاطب ليل، وهكذا الواحدي تلميذه وأمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح، والضعيف ».

وقال في موضع آخر:«وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال

1 - ا روحين من المحدثين 11/1.
2 - شرح علل الترمذي 373.

بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي والنقاش والواحدي وأمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفا بل موضوعا». [1]

3 -تصانيف المؤرخين:

من المقرر لدى العلماء أن المؤرخين عرفوا بالتساهل في الرواية والنقل في مجال الأخبار، فجرى ذلك التساهل عندهم كذلك في رواية السنن في تواريخهم، ومن ثم خلطوا الغث بالسمين، والخرز بالدر الثمين، فكثرت في تصانيفهم الأحاديث المنكرة والموضوعة، حتى صار عزو الحديث إلى تاريخ من التواريخ مشعر بالضعف والنكارة، كما نص على ذلك صنيع الإمام السيوطي في الجامع الكبير والصغير، ويكثر ذلك في مثل تاريخ بغداد للخطيب، والحلية لابن نعيم، وتاريخ نيسابور للحاكم، وتاريخ أصبهان لأبي نعيم، وتاريخ دمشق لابن عساكر. فهي أودية للأحاديث الضعيفة والمنكرة. ومن ثم فإن الاكتفاء بعزو الحديث إليها دون بيان من خرجه من الأئمة الحفاظ أصحاب الأصول لا يجدي في إثبات حجية النص شيئا. إذ رغم أن هؤلاء الأئمة أصحاب هذه التواريخ رووا هذه الأحاديث بالسند المتصل، فان مصنفا م ليست عمدة في التخريج، ولا يمكن اعتبارها أصولا ومصادر للسنة النبوية يمكن الركون والاطمئنان إليها.

قال الإمام السخاوي: «وبالجملة فالمؤرخون كغيرهم من المصنفين في كلامهم الخمير والعفين والسعيد من عدت غلطاته، واشتدت سقطاته»[2]

فهذا الحافظ المؤرخ أبو نعيم صاحب الحلية مع رسوخه في علم الحديث، حشر في تاريخه أحاديث ضعيفة وموضوعة، لا لاعتماده صحتها، بل لأنه جرى على قاعدة المؤرخين " أن من أسند إليه فقد برئ من العهدة"، يقول عنه شيخ الإسلام ابن تيمية:« قد روى أبو نعيم في الحلية في أول فضائل الصحابة وفي كتاب مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي أحاديث بعضها صحيحة، وبعضها ضعيفة بل منكرة، وكان رجلا عالما بالحديث، بل هو وأمثاله يروون ما في الباب لأن يعرف أنه قد

1 - قواعد التحديث: 253.
2 - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . 166

روي، كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير والفقه الذي يذكر الأقوال في الفقه، وان كثير من ذلك لا يعتقد صحته، بل يعتقد ضعفه، لأنه يقول إنما نقلت ما ذكر غيري، فالعهدة على القائل لا على الناقل » [1]

4 -كتب الزهد والتصوف:

إن أكثر المصنفين في باب الزهد والتصوف من غير أهل السنة كالإمام أحمد وابن المبارك قد خرجوا في تصانيفهم إلى أجناس من البدع والمنكرات والكلام المرذول، وسوغوا لأنفسهم رواية الحديث الموضوع ما دام يرغب في الخير، حتى صار ذلك شريعة عند كثير منهم يدينون ا الله عز وجل. ومن ثم امتلأت تصانيفهم بالأحاديث الضعيفة والموضوعة دون تنبيه على ضعفها أو وضعها، وقد وقع الاغترار ذه المصنفات بشكل كبير بين عوام المسلمين لما عرف عن أصحا ا من الانتساب إلى الخير والصلاح.

ودخل من جهتها على السنة النبوية بلاء خطير، وشر كبير، نظرا لاتصالها بالحياة اليومية لعوام المسلمين في شؤون العبادات والسلوك والأخلاق، وقد جمعت طائفة من الأحاديث راجت على ألسنة العوام على علا ا، واعتمدوها في السلوك والأحكام.

وقد قرر الأئمة الحفاظ أن هذه المصنفات ليست مصادر للسنة النبوية، في تقرير الفضائل أو الأحكام فقد سئل أبو زرعة رحمه الله عن كتب الحارث المحاسبي فقال:« هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر فإنك تجد فيه ما يغنيك عن هذه الكتب، فقيل له: في هذه الكتب عبرة، قال من لم يكن له في كتاب الله عز وجل عبرة، فليس له في هذه الكتب عبرة، بلغكم أن مالك بن أنس وسفيان الثوري والأوزاعي، والأئمة المتقدمين صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوسواس، وهذه الأشياء، هؤلاء قوم، خالفوا أهل العلم، يأتوننا مرة بالحارث المحاسبي، ومرة بعبد الرحيم الديبلي، ومرة بحاتم الأصم، ومرة بشقيق، ثم قال، ما أسرع الناس إلى البدع »[2]

---

1 - المرجع السابق : 253 .
2 - تلبيس إبليس لابن الجوزي 229.

وما يجري على كتب الحارث المحاسبي يجري على كتب غيره من الصوفية، ومنها رياضة النفوس" للحكيم الترمذي، وقوت القلوب لأبي طالب المكي، ولمع الصوفية لابن نصر السراج، وحقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي، وإحياء علوم الدين للغزالي، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني، والرسالة القشيرية لأبي القاسم القشيري، والفتوحات المكية، وفصوص الحكم لابن عربي، وغيرها.

فلا يعول على شيء منها في رواية الأحاديث والاستدلال ا، سواء اتصلت أسانيد مصنفيها برسول الله ﷺ أو لم تتصل، لما عرف عنهم من التساهل الفاحش في هذا الشأن.

5- كتب الفضائل والترغيب والترهيب:

إن أكثر المصنفين في الترغيب والترهيب عمدوا إلى حذف الأسانيد لتقريب المسلمين من هذا النوع من الأحاديث التي تمس إليها الحاجة بينهم، ومن ثم لا يمكن الاعتماد على هذه المؤلفات في تخريج الأحاديث أو الركون إليها في معرفة الصحيح والضعيف.

وقد عرف عن أكثر المؤلفين في هذا الباب تساهل شائع في الرواية، اعتمادا على عموم كلام المحدثين «إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام تشددنا في الرجال والأسانيد، وإذا روينا عنه في الفضائل والترغيب والترهيب وما لا يضع حكما ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد » وقد سبق بيان المراد من كلام المحدثين في هذا الموضوع.

ولذلك ينبغي الحذر والاحتياط في النقل من هذه المصنفات بالرجوع إلى مظان الحديث ومعرفة درجته من الصحة والضعف، فإن مؤلفات الترغيب والترهيب قد كثرت فيها الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهي مادة كلام كثير من الوعاظ والقصاص والخطباء الذين لا تكاد تخلو مواعظهم ومجالسهم من مكذوب الأحاديث ومنكرات الروايات والأخبار.

فلا ينبغي التعويل في الرواية والتخريج على هذا النوع من المصنفات، سواء في ذلك مؤلفات الأئمة الحفاظ المحترزين كالترغيب والترهيب للحافظ المنذري، ورياض

الصالحين للنووي، والكبائر للذهبي أو مؤلفات غيرهم من المتساهلين كتصانيف ابن أبي الدنيا، وابن مردويه، وابن السني، والديلمي، ومن جرى مجراهم.

لأ م يروون ما وجدوا في الباب، قال ابن تيمية رحمه الله:« من الناس من قصد رواية كل ما روي في الباب من غير تمييز بين صحيح وضعيف، كما فعله أبو نعيم، وكذلك ممن صنف في الفضائل مثل ما جمعه أبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو علي الأهوازي وغيرهما في فضائل معاوية، وكذلك ما جمعه أبو القاسم بن عساكر في تاريخه في فضائل علي وغيره ».[1]

معرفة قواعد التصحيح والتضعيف عند المحدثين

إن عزو الحديث إلى تخريج إمام من الأئمة المقبولين أصحاب المصنفات غير كاف في إثبات حجية النص والاستدلال به على حكم من الأحكام بل لابد من معرفة درجته من حيث الصحة والضعف وهذا علم يرجع فيه إلى أهله من الأئمة النقاد.

1 - منهاج السنة النبوية لابن تيمية116/1.

لكن لما كان التصحيح والتضعيف أمرا اجتهاديا قد تختلف فيه أنظار العلماء[1]، فلا يكون كل ما قيل فيه صححه فلان أو ضعفه فلان صحيح أو ضعيف في نفس الأمر، وضع العلماء قواعد لضبط هذا العلم لا يستغني عن معرفتها المتفقه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذه القواعد تستفاد من صنيع الأئمة العلماء ذا الشأن، نعرض لذكر أهمها ا فيما يلي.

1 -التصحيح والتضعيف يؤخذ عن الأئمة الحفاظ العارفين به:

لما كان الحكم بصحة الحديث أو ضعفه أمرا تتعلق به أحكام الشريعة، لم يجز أن يكون متاحا لكل من هب ودب من الناس، وقد عاش لهذا الأمر رجال أفنوا أعمارهم في البحث عن الرجال والأسانيد وصارت أحكامهم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها كأحكام الأئمة ا تهدين، فمن الغلط والافتئات تجاوزها وطلب غيرها، أو تضييع الوقت فيما انتهوا منه منذ زمن طويل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الأصل في النقل أن يرجع فيه إلى أئمة النقل وعلمائه، وأن يستدل على الصحة والضعف بدليل منفصل عن الرواية، فلابد من هذا وهذا، وإلا فمجرد قول القائل رواه فلان لا يحتج به لأهل السنة ولا الشيعة، وليس في المسلمين من يحتج بكل حديث رواه كل مصنف، فكل حديث يحتج به نطالبه من أول مقام بصحته»[2].

ثم قال في موضع آخر:« المنقولات فيها كثير من الصدق والكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى علماء الحديث: كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة... وغير ذلك فلكل علم رجال يعرفون به» [3].

وعليه فإن التصحيح والتضعيف يؤخذ عن الأئمة العالمين بشروطه وضوابطه وهم علماء الحديث العارفين بأحوال المتون والأسانيد كالبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وابن معين، والدارقطني وابن

1 - راجع رسالة إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد للصنعاني، الرسائل المنبرية 2/1.
2 - منهاج السنة النبوية .118/1.
3 - المصدر السابق.

القطان والحاكم وابن خزيمة وابن حبان، والبيهقي والقاضي عياض وابن عبد البر وابن الصلاح والعراقي والزيلعي والمنذري والذهبي وابن حجر والسخاوي والعلائي، وأضرا م ممن تمرسوا ذا الشأن واختصوا به من بين العالمين.

فلا عبرة بتصحيح أو تضعيف غيرهم ممن لم يحكموا صناعة الحديث، أو لم يبلغوا شأوهم في معرفة الرجال والأسانيد، وإن كنا لا نمنع جواز التصحيح والتضعيف في الأعصار المتأخرة خلافا لابن الصلاح. قال النووي:« والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته ».[1]

وقال الحافظ العراقي:« وهو الذي عليه عمل أهل الحديث، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا، فمن المعاصرين لابن الصلاح أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان صاحب كتاب الوهم والإيهام، صحح فيه حديث ابن عمر« أنه كان يتوضأ ونعلاه في رجليه ويمسح عليهما» ويقول كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك" أخرجه البزار، وحديث أنس « كان أصحاب رسول الله ينتظرون الصلاة فيضعون جنو م، فمنهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة» أخرجه قاسم بن أصبغ. ومنهم الحافظ ضياء الذين محمد بن عبد الواحد المقدسي، صنف كتابا أسماه " المختارة" التزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، وصحح الحافظ زكي الدين المنذري حديث يونس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة في غفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر«ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذلك منهم » [2].

2 -التصحيح والتضعيف أمر اجتهادي يؤخذ فيه براجح الاحتمال:

إن حكم المحدثين على الحديث بالصحة أو الضعف أمر م عه النظر والاجتهاد، قد تختلف فيه أنظار الأئمة الحفاظ بناء على اختلافهم في توثيق الرجال وتجريحهم، فلا يلزم لمعرفة درجة الحديث اتفاقهم على الحكم بصحته أو ضعفه، بل المرجع في ذلك إلى الترجيح بين الأقوال المتعارضة، فنعتمد منها راجح الاحتمال. وهذا من

1 - التقريب والتيسير للنووي، 18

2 - تدريب الراوي 143/1_144، التقييد والإيضاح: 9_8.

الأمور التي تحكمها نظرية التقريب والتغليب كما نبه على ذلك الأستاذ الدكتور أحمد الريسوني.[1]

فلا يلزم بلوغ القطع واليقين في مثل هذه الأحكام، بل الظن الراجح الموجب للعمل يكفي فيها، قال الحافظ ابن حجر:« تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال فيعتمد» [2].

ولمعرفة راجح الاحتمال في التصحيح والتضعيف مسالك عند علماء الحديث، نبه عليها اللكنوي رحمه الله في كتابه " ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني"، والأجوبة الفاضلة على الأسئلة العشرة الكاملة " [3].

1- أن يدقق النظر فيما قاله الفريقان، وينظر فيما حكم به بعضهم بالوضع أو الضعف، وبعضهم بالصحة بنظر التأمل والعرفان، فيؤخذ بما وضحت صحته، ويترك ما ظهر سقمه.

ومثل لذلك بأمثلة منها "اختلافهم في أحاديث إحياء والدي المصطفى ﷺ، وإيما ما به، فمنهم من حكم بوضعها، ومنهم من حكم بضعفها، ورجح أهل النظر بعد التأمل من أقوال الفريقين قول من قال بضعفها، كما قال السيوطي في رسالته " التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله ﷺفي الجنة":«حصل مما تقرر في حديث الإحياء، أن الذين حكموا بوضعه من الأئمة، الدارقطني، والجوزقاني، وابن ناصر، وابن الجوزي وابن دحية، والذين حكموا بضعفه فقط وأنه غير موضوع: ابن شاهين والخطيب وابن عساكر والسهيلي والقرطبي، والمحب الطبري، وابن سيد الناس وقد نظرنا فوجدنا العلل التي عللت ا الفرقة الأولى كلها غير مؤثرة، فلذلك رجحنا قول الفرقة الثانية » [4].

2- أن يكون صاحب أحد القولين متساهل في التحسين والتصحيح، والآخر

1 - راجع نظرية التقريب والتغليب وتطبيقا ا في العلوم الإسلامية.

2 - فتح الباري 482/1.

3 - انظر ظفر الأماني: 240، الأجوبة الفاضلة 160، وما بعدها.

4 - ظفر الاماني 241.

منقحا ومفتشا مهتما بالتحقيق والتنقيح، فحينئذ يرجح قول غير المتساهل، كما لو صحح الحاكم وأمثاله من المتساهلين حديثا، وضعفه الذهبي وأمثاله من المحققين، فإننا نصير إلى قول الذهبي وغيره من المحققين، إلا أن يكون في كلام الذهبي خدشة ظاهرة ونبه عليها من تأخر عنه من المحدثين فحينئذ يسلم بقول الحاكم.

3- أن يكون أحد الحاكمين متساهلا في الحكم بالتضعيف والوضع متعنتا في الجرح، والآخر معتدلا فيهما، فنترك قول المتعنت المسرف في الجرح والحكم بالوضع، ونصير إلى قول المعتدل.

وعلى هذا جرى صنيع الأئمة المتقدمين، إذ لم تخل طبقة من طبقات الأئمة الحفاظ من متشدد ومعتدل. قال النسائي:« لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلا، فانه لا يترك، لما عرف من تشديد يحيى »[1].

كما لو صحح الأئمة الحفاظ المعتدلون حديثا أو حسنوه، وحكم ابن الجوزي أو الجوزقاني بضعفه أو وضعه، فإنه لا يلتفت إلى كلام ابن الجوزي والجوزقاني لما عرف من تعنتهما واسرافهما في الجرح.

3 -لا عبرة بتصحيح المتساهلين في التوثيق، ولا بتضعيف المتعنتين في الجرح إذا انفردوا:

قد علم أن الأئمة النقاد رحمهم الله ليسوا على شاكلة واحدة في التوثيق والتجريح، بل فيهم المنصف المعتدل، واللين المتساهل في التوثيق، والمسرف المتعنت في التجريح والتضعيف.

قال الصنعاني: « وهذا ذكرناه لك معيارا ومقياسا وتمثيلا لأحوال رواة الصحة وأ م كرواة المتون فيهم الحجة الإمام، وفيهم من فيه لين ومسارعة إلى الأخبار بالضعف والوضع.. فابن الجوزي والحاكم أبو عبد الله في طرفي نقيض، هذا يسارع إلى الأخبار بالصحة، وهذا يسارع إلى الأخبار بالوضع فمن هنا يتعين على الناظر

1 - الاجوبة الفاصلة : 162_163.

ذي الهمة الدينية البحث عن أحوال الأئمة كالبحث عن أحوال رواة المتون، ويطيل مراجعة التاريخ فإنه بذلك يطلع على حقائق أحوال أئمة هذا الشأن ويرى ما يوجب التوقف تارة، والمضي أخرى والرد حينا ما».[1]

وقد صنف الإمام الذهبي رسالة سماها "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" وقسم فيها الأئمة النقاد إلى ثلاثة أقسام. قسم متعنت في الجرح، وقسم متساهل في التعديل، وقسم معتدل والذي يهمنا هنا من يتحرز في تصحيحهم أو تضعيفهم إذا انفردوا وهم المتعنتون والمتساهلون:

أ - المتعنتون المسرفون في الجرح والحكم بالضعف والوضع.

قال الإمام الذهبي:«قسم متعنت في الجرح متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد، فذلك الذي قالوا فيه لا يقبل تجريحه إلا مفسرا .. فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون»[2].

فهؤلاء تجريحهم وتضعيفهم إذا انفردوا لا يعتبر إلا إذا وافقهم غيرهم من المنصفين المعتدلين قال اللكنوي:«وهناك خلق من المحدثين لهم تشدد في الجرح أو تساهل في الحكم بالضعف والوضع، مع جلالة قدرهم ورفعة ذكرهم، فإذا كان الحاكم بالضعف أو الوضع من هذه الطائفة، والحاكم بالحسن أو الصحة من الطائفة المتوسطة يرجح قول هذه على تلك، لما عرف من تشدد الفرقة الأولى وتساهلها، وتوسط الفرقة الثانية وتعمقها »[3].

وعد منهم التهانوي يحيى بن معين، والجوزجاني والخطيب البغدادي والدارقطني وذكر منهم السخاوي ابن حزم لما عرف من تعنته في تجهيل أعلام الأئمة الحفاظ

1 - رشاد النقاد ضمن الرسائل المنيرية 39/1.
2 - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي 158_159.
3 - الأجوبة الفاصلة 179

والإسراف في الجرح[1].

ومن مشاهير هؤلاء المتعنتين في الجرح والحكم بالضعف والوضع:

1 -ابن حبان البستي ت354 هـ:

كان في لسانه رهقا وإسرافا في الجرح، وأضاف إلى ذلك تساهلا في التوثيق، وثق خلقا من ا اهيل، وجرح آخرين من الثقات، قال عنه الإمام الذهبي:« ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه»[2] وقال بعد ذكره توثيق الدارقطني لمحمد بن الفضل السدوسي عارم شيخ البخاري الذي طعن فيه ابن حبان:« فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف [3] المتهور » [4].

2 -أبو الفتح الأزدي ت374 هـ:

قال الذهبي:« وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في ا روحين، جمع فأوعى وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه احد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه » [5].

وقال فيه أبو الهجيب الأرموي:«رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح، ولا يعدونه شيئا»[6].

3 -أبو عبد الله الجوزقاني الحسين بن إبراهيم ت543 هـ:

قال الحافظ السخاوي:«وللجوزقاني أيضا كتاب "الأباطيل" أكثر فيه من الحكم بالوضع بمجرد مخالفته السنة، قال شيخنا- أي ابن حجر- وهو خطأ إلا أن تعذر الجمع »[7]

---

1 - قواعد علوم الحديث 87_89، فتح المغيث 325/3.
2 - ميزان الاعتدال 274/1.
3 - الخساف، الذي يخسف بالناس وي لهم عن مكانتهم ويتعنت في الحكم عليهم.
4 - ميزان الاعتدال
5 - المصدر السابق 5/1.
6 - المصدر السابق 3/46.
7 - فتح المغيث 238/1.

وقد كان عنده إسراف ومجازفة في الحكم بوضع الحديث لأدنى كلام في السند أو المتن.

4 -عبد الرحمن ابن الجوزي597 هـ:

له كتاب حافل إلى الغاية في الموضوعات، أسرف فيه إلى حد كبير في مواضع منه، قال النووي:«قد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلدين أعنى أبا الفرج بن الجوزي فذكر كثيرا مما لا دليل على وضعه بل هو ضعيف»[1]، وقال السيوطي:« بل فيه الحسن والصحيح، وأغرب من ذلك أن فيه حديثا من صحيح مسلم »[2].

ونقل الحافظ الذهبي عن أحمد بن أبي ا د أنه قال: «صنف ابن الجوزي كتاب الموضوعات فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل، وما لم يصب فيه إطلاقه الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في أحد روا ا، كقوله فلان ضعيف أو ليس بالقوي أو لين، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا حجة بأنه موضوع سوى كلام ذلك الرجل في راويه، وهذا عدوان ومجازفة » [3].

على أن ذلك ليس سمة غالبة على الكتاب، قال ابن حجر:« غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جدا، وفيه من الضرر أن يظن ما ليس بموضوع موضوعا، عكس الضرر بمستدرك الحاكم فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحا، قال ويتعين الاعتناء بانتقاد الكتابين فإن الكلام في تساهلهما أعدم الانتفاع ما إلا لعالم بالفن»[4].

5 -رضي الدين الصغاني ت 650هـ:

كان كذلك من المتعنتين في الحكم بالضعف والوضع، وصنف في ذلك كتابا لطيفا سماه "الدر الملتقط في تبيين الغلط "وهو مطبوع متداول، قال السخاوي:«وممن أفرد بعد ابن الجوزي في الموضوع كراسة الرضي الصغاني اللغوي، ذكر فيها أحاديث

---

1 - التقريب والتيسير: 38.
2 - تدريب الراوي 278/1.
3 - المصدر السابق 278/1_279.
4 - المصدر السابق 279/1.

من"الشهاب" للقضاعي، و" النجم " للإقليشي، وغيرهما كالأربعين لابن ودعان، وفضائل العلماء لمحمد بن سرور البلخي، والوصية لعلي بن أبي طالب، وخطبة الوداع، وآداب النبي ﷺ وأحاديث أبي الدنيا الأشج، ونسطور، ونعيم بن سالم، ودينار الحبشي، وأبي هدبة إبراهيم بن هدبة، ونسخة سمعان عن أنس، قال: وفيها - أي كراسة الصغاني - الكثير أيضا من الصحيح والحسن وما فيه ضعف يسير »[1].

6 -أبو الحسن بن القطان ت628 هـ :

وهو أحد أعلام النقاد صاحب كتاب"بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام "[2] تعقب به كتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي، وكان أحد المتعنتين في الجرح. متشددا في أحوال الرجال، وقد انتقده في ذلك الحافظ الذهبي، وصنف في تعقب أوهامه" نقد بيان الوهم والإيهام"[3].

قال عنه الحافظ الذهبي بعد أن ساق ثناء الأئمة عليه:«ولكنه تعنت في أحوال الرجال فما أنصف، بحيث إنه أخذ يلين هشام بن عروة ونحوه »[4]

وقال متعقبا إياه في حطه على هشام بن عروة:« لا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان فدع عنك الخبط، وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء المخلطين، فهو شيخ الإسلام ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان»[5].

7 -شيخ الإسلام ابن تيمية728 هـ :

وقع له تعنت وإسراف في رده على الرافضي " ابن مطهر الحلي " ولم يكن رحمه الله ممن يجازف بالكلام، ولكن كان يتكل على حفظه أحيانا ولا يستحضر مظان الأحاديث لسعة اطلاعه ومعرفته فوقع له تساهل في رد بعض الأحاديث الحسنة، والحكم على أحاديث ضعيفة بأ ا موضوعة، مع حكاية الاتفاق على وضعها في

---

1 - فتح المغيث 238/1.
2 - وقد بلغني وأنا بصدد تصحيح الكتاب أن شيخنا وزميلنا الأستاذ الحسين أيت سعيد أبو خالد حفظه الله، قد انتهى من تحقيق هذا الكتاب الذي سيكون بعد طبعه فتحا جديدا وك ا طارفا تليدا يغترف منه الباحثون في علم الرجال، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.
3 - هو مطبوع متداول بتحقيق شيخنا الدكتور فاروق حمادة.
4 - تذكرة الحفاظ. 1451/3.
5 - ميزان الاعتدال 302/4.

موضع الاختلاف.

وقد طالع الحافظ ابن حجر كتابه منهاج السنة النبوية وقال فيه:«طالعت الرد المذكور فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنه رد في رده كثيرا من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظا ا، لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره، والإنسان عائد إلى النسيان » [1].

وقال عنه في ترجمة ابن مطهر:«له كتاب في الإمامة رد عليه فيه ابن تيمية بالكتاب المشهور، المسمى بالرد على الرافضي، وقد أطنب فيه وأسهب وأجاد في الرد، إلا أنه تحامل في مواضع عديدة، ورد أحاديث موجودة وإن كانت ضعيفة بأ ا مختلقة » [2].

8 -مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت817 هـ :

كان فيه تحامل ومبالغة في رد بعض الأحاديث التي تلقاها العلماء بالقبول، قال عبد الحي اللكنوي في معرض كلامه عن المتعنتين في الجـرح:« ومنهم صاحب سفر السعادة » كما أخبر عنه الشيخ عبد الحق الدهلوي في شرحه، حيث قال ما معربه:« إن الشيخ المصنف قد توغل وبالغ وقلد بعض المتوغلين في هذا الباب، وحكم على بعض الأحاديث بعدم الصحة، وعلى بعضها بالوضع والافتراء، مع أن فيها أحاديث موجودة في الكتب المعتبرة مقبولة عند كبراء العلماء من الفقهاء والمحدثين » [3].

ب- المتساهلون في التوثيق والتصحيح:

ومنهم الحافظ ابن حبان، والحاكم النيسابوري وأبو بكر البيهقي، وعد فيهم الحافظ الذهبي الإمام الترمذي - حيث قال بعد ذكره للمتعنتين«وقسم في مقابلة

---

1 - لسان الميزان 319/6.
2 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 158/2.
3 - الأجوبة الفاضلة، 177_178.

هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي متساهلون»[1].

1 -ابن حبان البستي :

قد عرف تعنته وإسرافه في الجرح، وأضاف إلى ذلك تساهلا في الحكم بصحة الحديث وهو لا يرقى عن كونه ضعيفا أو حسنا، وقد حصل له هذا التساهل في التصحيح، لخفة شروطه في تخريج الصحيح، وقد سبق بيان ذلك، في أنه كان يحكم للراوي ا هول الحال بالعدالة إذا كان شيخه ثقة والراوي عنه ثقة ولم يعرف فيه جرح ولا تعديل ولم يأت بحديث منكر. وهو مذهب عجيب لم يوافقه عليه العلماء قال ابن الصلاح بعد كلامه عن تساهل الحاكم:« ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي »، قال العراقي:« أي يقاربه في التساهل، فالحاكم أشد تساهلا منه وهو كذلك»[2].

ولتساهله وثق خلقا من ا اهيل وذكرهم في كتابه الثقات، وقد نص أبو حاتم الرازي قبله على أ م مجهولون، فمثلا يذكر في الطبقة الثالثة من الثقات "سهل " ويقول:«سهل يروي عن شداد بن الهاد روى عنه أبو يعفور، ولست أعرفه ولا أدري من أبوه » وهذا من عجيب مسلك ابن حبان في التوثيق قال ابن عبد الهادي المقدسي:« وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقا كثيرا من هذا النمط، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولا لم يعرف حاله، وينبغي أن ينتبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق»[3]

ومن الأحاديث التي صححها ابن حبان وهي لا ترقى عن درجة الضعيف ما نبه عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة[4]. ومنها:

- ما ذكره الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية، قال ﷺ:« لقد قبض الله داود من بين أصحابه فما فتنوا ولا بدلوا، ولقد مكث المسيح على سنته وهديه مائتي سنة»

---

[1] - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل 159.
[2] - التقييد والإيضاح، 18.
[3] - الصارم المنكي في الرد على ابن السبكي 92.
[4] - الأجوبة الفاضلة 144_145.

قال ابن كثير:« هذا حديث غريب جدا وإن صححه ابن حبان ».[1]

- وحديث ابن عباس أنه قال:«قلت لعثمان بن عفان ما حملكم على أن قرنتم بين الأنفال وبراءة ... وفيه: ونزلت الأنفال بالمدينة، وبراءة بالمدينة من آخر القرآن فتوفي رسول الله ﷺ ولم يخبرنا أين نضعها، فوجدت قصتها شبيهة بقصة الأنفال، فقرنت بينهما، ولم نكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم، فوضعتها في السبع الطول » [2].

قال الشيخ المحدث أحمد شاكر:« أخطأ الحافظ ابن حبان رحمه الله في تصحيح هذا الحديث كما أخطأ غيره من العلماء، ولقد ذهبت في شرح المسند إلى أنه حديث لا أصل له »[3].

2 -الحاكم النيسابوري ت405 هـ :

قال ابن الصلاح:«هو واسع الخطو في شرط الصحيـح متساهـل في القضاء به»[4].

وقد صحح في كتابه المستدرك أحاديث كثيرة، وقال هي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما وهي ضعيفة أو موضوعة، وقد وقع للحاكم هذا التساهل لأنه صنف الكتاب في آخر عمره وقد حصلت له غفلة وتغير، ثم لم يتيسر له تنقيح الكتاب وتحريره.

قال ابن حجر:«وإنما وقع للحاكم التساهل. لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك إلى هناك انتهى إملاء الحاكم، ثم قال: والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده »[5].

---

[1] - البداية والنهاية 100/2، والحديث في صحيح ابن حبان انظر موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان اللهيثمي 510.
[2] - الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان.
[3] - المصدر السابق، بتحقيق أحمد شاكر.
[4] - مقدمة ابن الصلاح 18.
[5] - تدريب الراوي 106/1_107.

ولذلك قرر العلماء أن تصحيح الحاكم لا يعول عليه إذا انفرد، وحذروا من ذلك، قال ابن دحية:« ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبد الله، فانه كثير الغلط، ظاهر السقط، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده وقلده »[1].

أما ما ذهب إليه ابن الصلاح وتبعه عليه النووي من « أن ما صححه ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحا ولا تضعيفا حكمنا بأنه حسن إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه»[2].

فهو تعميم وتحكم فاسد، لأن الحاكم صحح أحاديث ثبت لدى العلماء أ ا موضوعة ومنها حديث"الطير" [3].

قال الحافظ العراقي:« فالحق أن ما انفرد بتصحيحه يتتبع بالكشف عنه، ويحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف، ولكن ابن الصلاح رأيه أنه ليس لأحد أن يصحح في هذه الأعصار، فلهذا أقطع النظر عن الكشف عليه»[4].

4 -إطلاقات العلماء في التصحيح والتضعيف لا يعول عليها في الغالب :

جرى بعض المحدثين على اعتماد صحة الحديث أو ضعفه بناء قواعد مطلقة لم تطرد ولم يقرها العلماء وإنما وردت في كلام بعض الأئمة النقاد، وبقيت محل نزاع ونظر، فلا يجوز الاعتماد عليها في تصحيح الأحاديث، ويدخل في ذلك ما يلي:

1 -سكوت الإمام أبي داود عن الحديث لا يعد تحسنا له:

ذهب ابن الصلاح إلى أن ما سكت عنه أبو داود ولم يبين فيه شيئا مما أخرجه في السنن حكمنا بأنه حسن[5].

وذلك بناء على أن الإمام أبا داود رحمه الله علل أحاديثه، وبين ما فيها ضعف.

1 - نصب الراية للزيلعي 342/1.
2 - إنظر مقدمة ابن الصلاح 18، تدريب الراوي 107/1.
3 - أخرجه في المستدرك من حديث أنس 130/3_131.
4 - فتح المغيث للعراقي 55/1_56.
5 - مقدمة ابن الصلاح: 33.

حيث قال في رسالته إلى أهل مكة:« رويت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه مالا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض» [1]

وتبع ابن الصلاح على ذلك الإمام النووي حيث قال:« فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مطلقا ولم يصححه غيره من المعتمدين ولا ضعفه فهو حسن عند أبي داود»[2].

وهذا إطلاق لا يسلم عند العلماء النقاد، إذ أن قول الإمام أبي داود" فهو صالح" يحتمل أن يكون صالحا للاحتجاج، ويحتمل أن يكون صالحا للاعتبـار فيشمل الضعيف ايضا.

وقد قسم الحافظ الذهبي ما رواه أبو داود إلى ستة أقسام، وقال عن القسم السادس:«ما كان بين الضعف من جهة راوية، فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالبا، وقد يسكت عنه باعتبار شهرته ونكارته»[3].

وعلى ذلك فإن سكوت الإمام أبي داود عن الحديث لا يعد تحسينا له، لأنه سكت عن أحاديث ثبت ضعفها عند العلماء.

وقد جلى الحافظ ابن حجر هذه المسألة بتحقيق قيم لم يدع في القوس م عا، فقال رحمه الله: «ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو أقسام: منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة، ومنه ما هو قبيل الحسن لذاته، ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثير في كتابه جدا، ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا. وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج ا، كما نقل ابن منده عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال».

ثم قال:« ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود،

1 - تدريب الراوي 167/1.
2 - التقريب والتيسير: 20.
3 - سير أعلام النبلاء 215/13.

فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل: ابن لهيعة وصالح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل. ودلهم بن صالح وغيرهم، فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج م. بل ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه لا سيما إن كان مخالفا لرواية من هو أوثق منه فإنه ينحط إلى قبيل المنكر، وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وجيه، وصدقة الدقيقي، وعثمان بن واقد العمري، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، وأبي جناب الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبد الله ابن أبي فروة وأمثالهم من المتروكين. وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالعنعنة، والأسانيد التي فيها من أ مت أسماؤهم، فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن، من أجل سكوت أبي داود، لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي، في نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي، واتفاق الأئمة على طرح روايته، كأبي الحويرث، ويحيى بن العلاء وغيرهما، وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر، فإن رواية أبي الحسن بن العبد عنه فيها من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد، ما ليس في رواية اللؤلؤي وإن كانت روايته أشهر.. فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة ويقدمها على القياس »[1].

وهذا الذي قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله هو غاية التحقيق في هذه المسألة والله أعلم.

2 -ما كل ما انفرد الحاكم بتصحيحه يكون حسنا:

سبق بيان تساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث، وقد نص ابن الصلاح والنووي على أن ما صححه الحاكم ولم نجد لغيره فيه تصحيحا حكمنا بأنه حسن، جريا على امتناع التصحيح في الأعصار المتأخرة، كما ذهب إليه ابن الصلاح. قال السيوطي في ألفيته، في معرض الحديث عن مصادر الصحيح ومنها المستدرك

1 - النكت على ابن الصلاح 239/1.

وكم به تساهل حتى ورد   فيه مناكير و موضوع يرد
وابن الصلاح قال ما تفردا   فحسن إلا لضعف فارددا
جريا على امتناع أن يصححا   في عصرنا كما إليه جنحا[1]

وهذا الذي قاله ابن الصلاح أراد أن يحسم به الرأي في ما انفرد به الحاكم في التصحيح ويحكم بأنه حسن، جريا على أنه تعذر إدراك الصحيح والضعيف بمجرد النظر في الأسانيد في الأعصار المتأخرة وقد نبه العلماء كالبدر بن جماعة والبلقيني والحافظ العراقي على أن هذا تحكم بغير دليل وتعميم فاسد لا يليق والاحتياط لسنة رسول الله ﷺ إذ قد انفرد الحاكم بتصحيح أحاديث ضعيفة ومنكرة وموضوعة ردها عليه العلماء.

فالصواب ما ذهب إليه المتأخرون من النقاد كابن جماعة والعراقي أن« ما انفرد بتصحيحه يتتبع بالكشف عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة آو الحسن أو الضعف »[2].

3 -ما كل ما انفرد به ابن ماجة يكون ضعيفا:

لقد ألحق الأئمة سنن ابن ماجة بالأصول الخمسة لما فيه من زيادات على ما أخرجه أصحاب الخمسة لا توجد في موطأ مالك، وهذه الزيادات بلغت 1339 حديثا، فيها الصحيح والضعيف. وقد نزلت درجته عن كتب السنن الأخرى لأنه روى عن بعض الكذابين والمتروكين أصحاب المناكير كميسرة بن عبد ربه القزويني الذي وضع أحاديث قزوين وقال:« أني أحتسب في ذلك »[3] وكذلك إسماعيل بن محمد الطلحي الوضاع[4].

قال الحافظ الذهبي:«قد كان ابن ماجة حافظا ناقدا صادقا. واسع العلم، وإنما

1 - ألفية الحديث للسيوطي.
2 - شرح الألفية للعراقي 55/1_56.
3 - انظر ميزان الاعتدال 231/4.
4 - انظر لسان الميزان 91/1.

غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات»[1].

وقد اشتط لأجل ذلك الحافظ المزي رحمه الله وزعم أن كل حديث انفرد به ابن ماجة في سننه عن الأصول الخمسة فهو ضعيف[2].

وهذا إطلاق فاسد لا يجارى فيه الحافظ المزي، ولم يوافقه العلماء عليه.

وقد انتقده على ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله حيث قال في معرض كلامه عن سنن ابن ماجة:« كتابه السنن جامع جيد، كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جدا، حتى بلغني أن المزي كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيف غالبا، وليس الأمر على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة والله تعالى المستعان.

ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه، سمعت شيخنا الحافظ المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجة فهو ضعيف. يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة. انتهى ما وجدته بخطه وهو القائل. لكن حمله على الرجال أولى، وأما حمله على أحاديث فلا يصح كما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به عن الخمسة ».

وعليه فإن ما انفرد به لا يكون دائما ضعيفا، بل يتتبع وينظر كلام الحفاظ فيه، فإن فيه الصحيح والحسن والضعيف كما نبه عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله.

4 -رموز الإمام السيوطي في الجامع الصغير لا يعول عليها:

صنف الإمام السيوطي كتاب "الجامع الصغير"وأفرد فيه السنن القولية الواردة في الجامع الكبير له مرتبة على حروف المعجم، مع بيان مخرجيها، ورمز إلى ض.

وقد اشتهر بين كثير من العلماء الاعتماد على هذه الرموز والإطلاقات في التصحيح والتحسين والتضعيف فنجد بعضهم يخرج الحديث ثم يكتفي في بيان درجته بقوله « رمز السيوطي إلى صحته » أو نحو ذلك ويبني على ذلك أحكاما في

[1] - سير أعلام النبلاء 13/278_279.
[2] - انظر الحطة بذكر الصحاح الستة: 400، ذيب التهذيب لابن حجر 9/531_532.

اعتماد الحديث والعمل به، أو تركه وعدم الالتفات إليه.

وهذه مجازفة وإطلاق لا يغني في أمر التصحيح والتحسين والتضعيف شيئا لسببين:

1- أن الإمام السيوطي رحمه الله معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف، وقد رمز إلى كثير من الأحاديث بالصحة أو الحسن وتعقبه فيها الحافظ المناوي في "فيض القدير بشرح الجامع الصغير" كما في حديث«جددوا إيمانكم قالوا: كيف نجدد إيماننا قال: أكثروا من قول لا اله إلا الله » رمز السيوطي إلى صحته، وهو ضعيف، في سنده سمير بن ار.

وحديث « الطواف صلاة فأقلوا فيه الكلام » رمز إلى حسنه وهو صحيح، قال المناوي:«رمز لحسنه وهو تقصير، فقد جزم الحافظ ابن حجر كابن الملقن بصحته ».

وقد وقع للسيوطي فيه أحاديث موضوعة رمز إليها بالضعف، هي كثيرة مع أنه قال في مقدمته: « وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب ».

2- حتى لو سلمنا بتصويب ما انتهي إليه الإمام السيوطي في بيانه مراتب الأحاديث- وذلك غير مسلم- فإنه قد طرأ تحريف على رموز الجامع الصغير من طرف النساخ، فكثيرا ما نجد الحديث مرموزا إليه بخلاف ما ينقله الحافظ المناوي في شرحه للجامع الصغير من خط المؤلف نفسه. وقد نبه إلى ذلك المناوي رحمه الله حيث قال:« وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح والحسن والضعيف بصورة رأس صاد، وحاء، وضاد فلا ينبغي الوثوق به لغلبة تحريف النساخ، على أنه وقع له ذلك في بعض دون بعض كما رأيته بخطه ».

5-تلقي الأمة للحديث بالقبول يوجب تصحيحه

درج الفقهاء المحدثون على الاستدلال بأحاديث في أسانيدها مقال، لكن جرى عليها عمل أصحاب بالنبي ﷺ وأهل العلم بعدهم وتلقتها الأمة بالقبول. فأوجب ذلك القول بصحتها عند الحفاظ المتأخرين، وقد أكثر الإمام الترمذي في سننه من إيراد هذا النوع من الأحاديث وتعقبه بقوله:« والعمل على هذا عند أهل العلم، من

أصحاب النبي ﷺ والتابعين... الخ».

قال الحافظ ابن حجر: « ومن جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا- أي العراقي - أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به، وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول، ومن أمثلته قول الشافعي: وما قلت من أنه إذا غير طعم الماء وريحه ولونه - أي النجاسة - يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله، لكنه قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلافا . وقال الشافعي في حديث«لا وصية لوارث» لا يثبته أهل العلم بالحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية »[1].

وقد أدرج العلماء هذا النوع من الحديث ضمن اصطلاح "المقبول" الذي يشمل الصحيح والحسن والضعيف إذا اعتضد كأن تلقته الأمة بالقبول أو نحو ذلك فيصير لا يعمل به. وقد نبه على ذلك الحافظ السيوطي في كتابه" البحر الذي زخر " الذي شرح به " نظم الدرر" . حيث قال كما نقله عنه الشيخ حسين الأنصاري اليماني رحمه الله "« المقبول ما تلقاه العلماء بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح فيما ذكره طائفة منهم ابن عبد البر، ومثلوه بحديث جابر رضي الله عنه « الدينار أربعة وعشرون قيراطا ». أو اشتهر عند أئمة الحديث من غير نكير منهم فيما ذكره الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني وابن فورك كحديث « في الرقة ربع العشر» وحديث «لا وصية لوارث ». أو وافق آية من القرآن أو بعض أصول الشريعة حيث لم يكن في سنده كذاب، على ما ذكره ابن الحصار».[2]

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله:« إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح حتى أنه ي ل م لة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به، ولهذا قال الشافعي في حديث لا وصية لوارث. إنه لا يثبته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية »[3].

وعلى ذلك فلا يجوز التسرع في رد الحديث ـرد كلام في إسناده إذا كان مما

[1] - النكت على ابن الصلاح 288/1.
[2] - التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية للأنصاري ط آخر المعجم الصغير للطبراني 178
[3] - فتح المغيث 1/268.

جرى عليه العمل عند السلف. لأن العمل المستمر دليل على قوة حجية الحديث، وإن لم يسلم طريق النقل فيه.

ذكر طائفة من العلماء صححوا أحاديث بناء على هذه القاعدة:

وقد جرى على تصحيح الأحاديث بناء على هذه القاعدة طائفة من أعلام الفقهاء المحدثين منهم

-كالإمام الشافعي :

صحح حديث «لا وصية لوارث»[1] وهو حديث ورد من طرق مختلفة في بعض أسانيده إسماعيل بن عياش لا يحتج بروايته عن غير الشاميين. وشهر بن حوشب مختلف فيه، والوليد بن مسلم مدلس، قال الشافعي:« ووجدنا أهل الفتيا ممن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح«لا وصية لوارث ولا يقتل مسلم بكافر» ويأثرونه عمن حفظوا عنه ممن لقوا من أهل العلم بالمغازي، فكان هذا نقل عامة عن عامة، وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد عن واحد، وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجمعين. قال وروى بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبته أهل الحديث فيه أن بعض رجاله مجهولون فرويناه عن النبي ﷺ منقطعا، وإنما قبلناه بما وصفت من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه»[2].

قال الحافظ ابن حجر بعد ذكره لأسانيد الحديث:« لا يخلو إسناد كل منها عن مقال لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلا، بل جنح في الأم إلى أن هذا المتن متواتر »[3].

-الحافظ الترمذي 279هـ:

ذكر السيوطي في التعقبات على الموضوعات حديث «من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر» وقال: « أخرجه الترمذي وقال: حسين

[1] - رواه الترمذي 16/2، وأبو داود 73/3، وابن ماجة 83/2 واحمد 267/5، ورواه الشافعي في الأم 27/4، والرسالة 140، من طريق سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد
[2] - الرسالة: 139_140.
[3] - فتح الباري 278/5.

ضعفه أحمد وغيره. والعمل عليه عند أهل العلم فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم، وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به، وإن لم يكن له إسناد يعتمد على مثله »[1].

-الحافظ ابن عبد البر463 هـ :

ذكر في كتابه الاستذكار حديث أبي هريرة في البحر«هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»وقال:« وليس إسناد هذا الحديث مما تقوم به حجة عند أهل العلم بالنقل، لأن فيه رجلين غير معروفين بحمل العلم في رواية صفوان بن سليم، وفي رواية يحيى بن سعيد، نحو ذلك في المغيرة بن أبي بردة ... وهذا إسناد وإن لم يخرجه أصحاب الصحيح، فإن الأمصار وجماعة من أهل الحديث متفقون على أن ماء البحر طهور، بل هو عندهم في طهارة المياه الغالبة على النجاسات المستهلكة لها، وهذا يدلك على أنه صحيح المعنى، يتلقى بالقبول والعمل الذي هو أقوى من الإسناد المنفرد »[2].

وروى حديث جابر عن النبي ﷺ« الدينار أربعة وعشرون قيراطا» وقال: « وفي قول جماعة العلماء وإجماع الناس على معناه غنى عن الإسناد فيه »[3].

-ابن قيم الجوزية763 هـ :

ذكر في كتابه الروح أن الميت يعلم حال الإحياء وزيارتهم وسلامهم عليه، ويدل على هذا ما جرى عليه عمل الناس قديما وإلى الآن من تلقين الميت في قبره، ولولا أنه يسمع ذلك وينتفع به لم يكن فيه فائدة وكان عبثا، وقد سئل عنه الإمام أحمد رحمه الله فاستحسنه واحتج عليه بالعمل، ويروى فيه حديث ضعيف ذكره الطبراني في معجمه من حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ :« إذا مات أحدكم فسويتم عليه التراب فليقم أحدكم على رأس قبره ثم يقول : يافلان ابن فلانة فإنه يسمع ولا يجيب، ثم ليقل : يافلان ابن فلانة الثانية، فإنه يستوي قاعدا، ثم ليقل يافلان ابن فلانة، يقول أرشدنا رحمك الله، ولكنكم لا تسمعون، فيقول اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وأنك رضيت بالله ربا،

1 - قواعد في علوم الحديث للتهانوي 33_34.
2 - الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار 201/1_202.
3 - تدريب الراوي 67/1.

وبالإسلام دينا، وبمحمد نبيا، وبالقرآن إماما فإن منكرا ونكيرا يتأخر كل واحد منهما ويقول انطلق بنا، ما يقعدنا عند هذا وقد لقن حجته؟ ويكون الله ورسوله حجيجه دونهما، فقال رجل: يا رسول الله فإن لم يعرف أمه، قال ينسبه إلى أمه حواء»[1]. فهذا الحديث وإن لم يثبت فاتصال العمل به في سائر الأمصار والأعصار من غير إنكار كاف في العمل به»[2].

-كمال الدين ابن الهمام:

ساق في كتابه فتح القدير حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله قالﷺ:« طلاق الأمة ثنتان، وعدتها حيضتان» ورد على من ضعف الحديث وقال:«ومما يصحح الحديث أيضا عمل العلماء على وفقه، وقال الترمذي عقيب روايته حديث غريب والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم.

وفي سنن الدارقطني: قال القاسم وسالم عمل به المسلمون، وقال مالك: شهرة الحديث بالمدينة تغني عن صحة سنده »[3].

6 -عمل المجتهد بالحديث لا يعد تصحيحا له:

جرى بعض المتساهلين من فقهاء المذاهب وبعض الأصوليين على القيل بأن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث يعد تصحيحا له. ومنهم الشيخ عبد الوهاب الشعراني في كتابه كشف الغمة عن جمع الأمة، والكمال ابن الهمام في التحرير، والشيخ أحمد التهانوي، والشيخ محمد زاهد الكوثري[4].

قال التهانوي:« المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحا له، كما في التحرير لابن الهمام وغيره »[5].

1 - أخرجه الطبراني في الكبير 298/8_299، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير 135/2« إسناده صالح، وقد قواه الضياء في " أحكامه "».
2 - الروح لابن القيم: 13.
3 - فتح القدير شرح الهداية 43/3، والحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة والدارقطني في السنن 40/4.
4 - انظر قواعد في علوم الحديث للتهانوي 32، تحفة الأحوذي 307/1.
5 - قواعد في علوم الحديث 32.

وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري:« ومعلوم أن استدلال ا تهد بحديث تصحيح له »[1]. واستدل التهانوي لذلك بما ورد من كلام الحفاظ واستدلالهم بالأحاديث، كقول الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير في حديث تكلم فيه البيهقي « وقد احتج ذا أحمد وابن المنذر، وفي جزمهما بذلك دليل على صحته عندهما ».

ونقل عن ابن الجوزي قوله في"التحقيق" فإذا أورد الحديث محدث واحتج به حافظ، لم يقع في النفوس إلا أنه صحيح »[2].

قال التهانوي:« فكل حديث ذكر محمد بن الحسن الإمام، أو المحدث الحافظ الطحاوي محتجين به فهو حجة صحيحة على هذا الأصل لكو ما محدثين مجتهدين»[3].

ولا يخفى أن هذا مجازفة واستدلال بالنصوص في غير محلها، فإن كلام الحفاظ وجزمهم بصحة الأحاديث شيء، وعمل ا تهد بالحديث شيء آخر، وقد نازع الأئمة رضي الله عنهم أعلاما من الحفاظ صرحوا بتصحيح أحاديث تساهلوا فيها ولم يسلموا لهم الحكم فيها، فكيف بعمل ا تهد على وقف حديث لا ندري أمستنده ذلك الحديث أم غيره، فنجازف ونحكم بصحة الحديث رد ذلك فهذا لم يكن أبدا من القواعد العلمية التي جرى عليها فقهاء أهل الحديث في التصحيح أو التضعيف، وإنما صار عليها متعصبة المذاهب الذين أرادوا أن يلزموا الأمة بصحة كل حديث استدل به أئمة مذاهبهم، ولم تستسغ نفوسهم أن يخطئ إمامهم في الاستدلال فتكون فتواه أو عمله على وفق حديث ضعيف.

والشعراني من أشد الناس غلوا في ذلك حيث نقل عنه المباركفوري أنه قال:«لولا ما صح عنده - أي ا تهد- ما استدل به، ولا يقدح غيره من المحدثين وا تهدين من طريق روايتهم ».

وقال في موضع آخر:« ولم أعز أحاديثه إلى من خرجها من الأئمة، لأني ما ذكرت إلا ما استدل به الأئمة ا تهدون لمذاهبهم، وكفانا صحة لذلك الحديث

1 - شروط الأئمة الخمسة للحازمي، بتعليق الكوثري 56.
2 - قواعد في علوم الحديث: 32
3 - المصدر السابق: 33.

استدلال مجتهديه»[1].

وقد نص الأئمة المحققون كابن الصلاح والحافظ العراقي والسخاوي وغيرهم من أهل العلم بصناعة الحديث على أن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكما بصحته، وكذلك مخالفته للحديث ليس قدحا في صحته أو عدالة راويه، لإمكان أن يكون عمل بذلك احتياطا، أو لدليل آخر وافق ذلك المتمن من متن غيره أو إجماع أو قياس لكونه ممن يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس»[2].

قال الخطيب البغدادي:« إذا روى رجل عن شيخ حديثا يقتضي حكما من الأحكام فلم يعمل به، لم يكن ذلك جرحا منه للشيخ لأنه يحتمل أن يكون ترك العمل بالخبر لخبر آخر يعارضه، أو عموم، أو قياس أو لكونه منسوخا عنده، أو لأنه يرى أن العمل بالقياس، وإذا احتمل ذلك يجعله قدحا في رواية»[3].

ومثل لذلك بترك مالك العمل بحديث نافع عن ابن عمر «والبيعان بالخيار»، وترك سالم بن عبد الله حديث رافع بن خديج « ى رسول الله ﷺ عن كراء المزارع»، فلم يكن ذلك طعنا في نافع أو رافع بن خديج، ولا تضعيفا لحديثيهما.

قال المباركفوري:«ومن هنا يظهر أن قول الشعراني في "كشف الغمة":« لولا ما صح عنده ما استدل به، ولا يقدح فيه تجريح غيره من المحدثين وا تهدين... مجرد دعوى لا دليل عليها، ألا ترى أن الإمام أبا حنيفة قد عمل وفق حديث «لا مهر أقل من عشرة دراهم» وقد صرح الحنفية بأنه ضعيف... قال الفاضل اللكنوي في عمدة الرعاية في شرح قوله:« أقله عشرة دراهم، هذا عندنا، أي تعيين الأقل بعشرة دراهم مذهبنا لأحاديث وردت بذلك ثم ذكرها وقال:«إن هذه الأحاديث كلها أسانيدها مجروحة غير قابلة لأن يحتج ا »[4].

وعليه فإن العمدة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها على كلام الأئمة الحفاظ وأقاويلهم في الصحة والضعف، لا على عمل الأئمة ا تهدين بالحديث أو تركهم له.

1 - انظر تحفة الاحوذي 307/1.
2 - انظر مقدمة ابن الصلاح 100، شرح ألفية العراقي للأنصاري 1/320. فتح المغيث للسخاوي 291/1.
3 - الكفاية في علم الرواية: 186_187.
4 - تحفة الاحوذي 307/1_308.

لأن الحديث مستغن بنفسه لا يقويه عمل مجتهد به كما لا يوهنه عمل أحد بخلافه.

7 -العمدة في التصحيح والتضعيف على سبر أحوال المتون والأسانيد لا على الكشف والمنامات:

من المعلوم لدى العلماء أن التصحيح والتضعيف يؤخذ عن الأئمة الحفاظ العارفين بأسبابه ومسالكه، بناء على البحث والنظر في أحوال الرجال وعلل المتون والأسانيد، إلا أن بعض جهلة المتصوفة الذين راموا الترويج لأباطيلهم وأهوائهم في ملة الإسلام، وإقحام أذواقهم ومواجيدهم ضمن مصادر تشريع الأحكام، ابتدعوا مسلكا غريبا في تصحيح الأحاديث وتضعيفها حين أعينهم مسالك المحدثين أن يثبتوا من خلالها صحة ما عندهم من الأحاديث المنكرة والموضوعة، المروجة لبدعهم وضلالا م. وهذا المسلك هو تصحيح الأحاديث وتضعيفها عن طريق الكشف والرؤى والمنامات. حيث يرى الصوفي المكاشف رسول الله ﷺ في المنام أو اليقظة فيسأله عن الحديث. فيعلم صحته أو ضعفه أو وضعه، بل رب حديث يكون صحيحا على طريقة المحدثين يحكم الصوفي بضعفه أو وضعه على طريقة أهل الكشف، فيترك العمل به .

وذلك لما يزعمون أن علماء الظاهر وأصحاب القشور ومنهم الفقهاء والمحدثون يأخذون علمهم ميتا عن ميت، وهم يقولون«نحن علومنا بلا واسطة نأخذ علمنا عن الحي الذي لا يموت» فإذا قال الإمام البخاري:«حدثنا يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها»، اكتفى الصوفي بالقول« رأيت رسول الله ﷺ في المنام فقال لي ... » أو قد يتجاوز رسول الله ﷺلأنه قد خاض بحرا وقفت عند شطآنه الأنبياء فيقول «حدثني قلبي عن ربي »كما كان يفعل أبو الغيث محمد بن جميل مع علماء اليمن [1].

وكان ممن ج هذا المسلك المبتدع في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ابن عربي الحاتمي الطائي في كتابه "الفتوحات المكية"، وتبعه بعض أهل الغفلة من الفقهاء

[1] - انظر هذه الترهات في كتاب روض الرياحين في حكايات الصالحين لعبد الرحمن اليافعي اليماني.

والمحدثين كالشيخ عبد الوهاب الشعراني في الميزان الكبرى، والشيخ المحدث إسماعيل العجلوني صاحب" كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ".

فقد تحدث ابن عربي الحاتمي في الفتوحات المكية في فصل خاص عن الأولياء العارفين الآخذين عن باطن رسول ﷺ، وبين ما خصوا به من طريق معهود في أخذ الأحكام مباشرة عن النبي ﷺ دون واسطة، فقال:«إن أحدهم إذا احتاج إلى واقعة أو سؤال عن حديث النبي ﷺ، ويسمع هذا الولي فيعي ما قال ﷺ، وهذا كما سأل جبريل عليه السلام عن الإيمان وشرائع الإسلام فأجابه ﷺ فوعوه.

قال:« ونصحح من هذا الطريق أحاديث النبي ﷺ، فرب حديث صحيح عند أهل الفن لا يثبت عندنا من هذا الطريق، ورب موضوع عندهم هو يصح بقولهﷺ تعالى عليه وسلم هذا حديث قلته»[1].

وتبعه على ذلك الحافظ العجلوني عفا الله عنه وقال:« والحكم على الحديث بالوضع والصحة أو غيرهما إنما هو بحسب الظاهر للمحدثين باعتبار الإسناد أو غيره لا باعتبار نفس الأمر والقطع ... وفي الفتوحات المكية للشيخ الأكبر محي الدين بن عربي الطائي قدس سره الأنور ما حاصله: فرب حديث يكون صحيحا من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله لرسول الله ﷺ فيعلم وضعه ويترك العمل به، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه، ورب حديث ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع في رواته يكون صحيحا في نفس الأمر لسماع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله ﷺ »[2].

قال الشيخ أبو غدة:«هذا ما نقله العجلوني وسكت عليه واعتمده، ولا يكاد ينقضي عجبي من صنيعه هذا، وهو المحدث الذي شرح صحيح البخاري، كيف استساغ قبول هذا الكلام الذي در به علوم المحدثين وقواعد الحديث والدين، ويصبح به أمر التصحيح والتضعيف من علماء الحديث شيئا لا معنى له بالنسبة إلى

[1] - الفتوحات المكية 399/2.

[2] - كشف الخفا ومزيل الإلباس 1/9_10.

من يقول إنه مكاشف، أو يرى نفسه أنه مكاشف، ومتى كان لثبوت السنة المطهرة مصدران، النقل الصحيح من المحدثين والكشف من الكاشفين»[1].

وقد صحح ابن عربي من هذا الطريق حديثا موضوعا عند أهل الحديث، حيث قال:« ورد في الحديث الصحيح كشفا، غير الثابت نقلا عن رسول الله ﷺ عن ربه عز وجل أنه قال ما هذا معناه « كنت كـ ا مخفيا لم أعرف فأحببت أن أعرف، فخلقت الخلق وتعرفت إليهم. فعرفوني»[2]وقد بنى على هذا الهراء ضلاله القديم في نظرية وحدة الوجود من أن الإنسان مرآة خالقه. انعكست عليه صفات الجلال والجمال، فصار العبد ربا والرب عبدا، كما هو معروف في شعره، وفصوصه، عامله الله بعدله .

وقد رد الأئمة النقاد هذا الكذب المصنوع الموضوع على رسول الله ﷺ قال ابن تيمية:« إنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف ».

وحكم بوضعه كذلك الزركشي والحافظ ابن حجر.

وممن كان يلهج بتصحيح الأحاديث على طريقة أهل الكشف كذلك عبد الوهاب الشعراني، حيث نجده يقول في حديث« علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل» الذي يصححه الصوفية بمنام للإمام الغزالي رأى فيه موسى عليه السلام فسأله موسى في المنام ما اسمك فقال:«محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي» فقال موسى:« أنا سألت عن اسمك ولم أسألك عن نسبك، فأجابه الغزالي » وأنت سألك الله عن ما بيمينك فلم تقل له عصا وتسكت، بل قلت:« هي عصاي أتوكأ عليها وأهش ا على غنمي ولي فيها مآرب أخرى» قالوا فحج الغزالي موسى، فثبت بذلك أن علماء هذه الأمة كأنبياء بني إسرائيل، فصح الحديث كشفا[3].

يقول الشعراني:« هذا الحديث وإن ضعفه المحدثون فإنه صحيح على طريقة أهل

1 - تعليق أبو غدة على" المصنوع في معرفة الحديث الموضوع " للقاري: 273.
2 - الفتوحات المكية 399/2.
3 - تـ يه الشريعة 53/2.

الكشف»[1].

فلو اتبعنا الصوفية في هذا المسلك المظلم المدلهم ما بقي لنا حديث صحيح نتعلق به إلا قال لمول من اليلهم المكاشفين رأيت رسول الله ﷺ في المنام فأخبرني أن الحديث موضوع، ولا حديث منكر أو موضوع نرده إلا قال صح عندنا كشفا أنه صحيح فالعمل عليه.

وقد أجاب علماء الحديث عن هذا الخبال الذي حاول الصوفية إلصاقه بمسالك التصحيح والتضعيف عند المحدثين وطرق تحصيل الأحكام عند الفقهاء والأصوليين قال الإمام الملا علي القاري:« وأما الكشف والإلهام فخارجا المبحث لاحتمال الغلط فيهما»[2].

وقال المباركفوري رحمه الله:«إن الحديث الذي لا يعلم صحته لا يكون صحيحا بتصحيحه ﷺ في المنام، ولا بالكشف والإلهام، فإن أمثال هذه الأحكام لا تثبت بقوله ﷺ في المنام، وإنما تثبت بقوله في حياته الدنيا، ولأن مدار تصحيح الحديث على الإسناد»[3].

وقد عقد الشيخ العلامة جمال الدين القاسمي فصلا في كتابه قواعد التحديث سماه " الرد على من يزعم تصحيح بعض الأحاديث بالكشف"، ومما ذكر فيه:

سئل الشيخ عليش في فتاويه عن حديث «يس لما قرئت له» فأجاب بما نصه «الحمد لله، نص الحافظ السخاوي في كتابه "المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة" أن هذا الحديث لا أصل له... ويترتب على هذا المشنع المذكور الأدب الشديد لتجرئه على التكلم بغير علم، والظاهر من حال هذا الرجل أنه جاهل جاف غليظ الطبع لم يخالط أحدا من أهل العلم، ومثل هذا يخشى عليه مقت الله تعالى لخوضه في الأحاديث بغير معرفة »[4].

وهذا الحديث صححه هذا المشنع وأنكر على من ضعفه اعتمادا على الكشف

1 - كشف الغمة عن جمع الأمة.
2 - انظر تحفة الاحوذي 309/1.
3 - المصدر السابق 309/1.
4 - قواعد التحديث 183.

والمنام. وقد علق على ذلك الشيخ أبو يحيى عليش كما نقله عنه جامع الفتاوي بقوله «الحمد لله من المعلوم لكل أحد أن الأحاديث لا تثبت إلا بالأسانيد، لا بنحو الكشف وأنوار القلوب، فما نقله الشعراني عن جماعة سيدي إسماعيل اليماني إن كان المراد صحة اللفظ كما فهم المفتي توقف الأمر على السند، وإلا رد القول على قائله كائنا من كان ودين الله لا محاباة فيه، والولاية والكرامات لا دخل لها هنا، وإنما المرجع للحفاظ العارفين بهذا الشأن، والحديث متفق على أنه لا أصل له »[1].

[1] - المرجع السابق 183.

أمهات كتب التخريج

إن المصنفات في علم التخريج، أصناف وأنواع، اختلفت باختلاف مقاصد أصحابها، فمنهم كتب التخريج حسب مطلع الحديث، ثم حسب راوي الحديث، ثم حسب موضوع الحديث. وأشهر هذه الأنواع:

1 -كتب التخريج حسب مطلع الحديث:

انتقاه الإمام السيوطي من قسم الأحاديث القولية من جمع الجوامع المسمى بالجامع الكبير، وقد رتبه على حروف المعجم جمع فيه حوالي 10031 حديثا، اقتصر فيه على الأحاديث الوجيزة، وقال رحمه الله:« ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزه، وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر وأخذت اللباب، وصنته كما تفرد به وضاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع كالفائق والشهاب، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يودع قبله في كتاب[1].

منهجه:

يذكر متن الحديث دون سند، ثم يرمز إلى من أخرجه من أصحاب المصنفات الحديثية مع ذكر اسم الصحابي الذي روي من طريقه، ثم يشير الى صحته برمز (صح) وحسنه ب (ح) أو ضعفه ب (ض) .

رموزه:

وهي ثلاثون رمزا، قال السيوطي:« وهذه رموزه (خ) للبخاري، (م) لمسلم (ق) لهما، (د) لأبي داود، (ت) للترمذي (ن) للنسائي (ه) لابن ماجة، (4) لهؤلاء الأربعة (3) لهم إلا ابن ماجة، (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه عبد الله في زوائده،

[1] - مقدمة الجامع الصغير 20/1.

(ك) للحاكم فإن كان في المستدرك أطلقت وإلا بينته، (خد) للبخاري في الأدب (تخ) له في التاريخ، (حب) لابن حبان في صحيحه (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في وسيط (طص) له في الصغير (ص) لسعيد بن منصور في سننه، (ش) لابن أبي شيبة (عب) لعبد الرزاق في الجامع، (ع) لأبي يعلى في مسنده، (قط) للدارقطني فان كان في السنن أطلقت وإلا قيدت (فر) للديلمي في مسند الفردوس (حل) لأبي نعيم في الحلية (هب) للبيهقي في شعب الايمان (هق) له في السنن (عد)لابن عدي في الكامل، (عق) للعقيلي في الضعفاء (خط) للخطيب فان كان في التاريخ أطلقت وإلا بينت»[1].

تعقيبات:

في حكم الإمام السيوطي على الأحاديث في الجامع الصغير بالصحة والضعف بعض التساهل، ولذلك تعقبه المناوي في شرحه" فيض القدير" وخالفه في بعض الأحاديث في الحكم عليها وبين وجه ما ذهب إليه. وقد أضاف السيوطي إلى الجامع زيادات في مؤلف ضمها إليه الشيخ يوسف النبهاني في مؤلف واحد" الفتح الكبير في ضم الزيادات الى الجامع الصغير" إلا أنه حذف رموز بيان درجة الأحاديث وليت ما فعل وقد طبع بمصر في 3 مجلدات.

الشروح والزيادات على الجامع الصغير

حظي الجامع الصغير بخدمة طائفة من العلماء من بين شارح ومستدرك، ومن أشهر هذه الشروح:

1- " الكوكب المنير في شرح الجامع الصغير " لشمس الدين ابن العلقمي توفي سنة 929هـ ، تلميذ السيوطي.

2- " الاستدراك النضير على الجامع الصغير" لأحمد بن محمد المتبولي الشافعي شهاب الدين.

3- شرح العلامة نور الدين علي القاري نزيل مكة.

1 - الجامع الصغير بشرحه فيض القدير 1/24_29.

4- شرح للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني في مجلدين.

5 -فيض القدير بشرح الجامع الصغير:

لشمس الدين عبد الرؤوف المناوي الشافعي ت 1030هـ وهو من أوسع شروحه وأجلها في 6 مجلدات، وقد امتاز بكثرة الفوائد مع الإيجاز من غير إخلال بالمقصود أو توسع في الخلافات والمذاهب والمسائل النحوية واللغوية.

- تناول الأحاديث من حيث تخريجها، وبيان حالها من صحة أو ضعف فأحيانا يكتفي بما ذكره السيوطي، وأحيانا يستدرك عليه، فيضيف مصادر أخرى في تخريج الحديث، وأحيانا يقره على أحكامه بالصحة والحسن والضعف وأحيانا يعترض عليه، كما في حديث « اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول » (حم، طب، ابن عمر)، قال المناوي:« وقضية صنيع المؤلف أن هذا الحديث لم يخرج في الصحيحين ولا أحدهما، وهو عجب، فقد خرجه البخاري من حديث أبي هريرة بزيادة ولفظه " اليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله " وقال المنذري خرجه الشيخان عن حكيم بن حزام »[1]. وتعقبه في حديث « اتخذوا هذه الحمام المقاصيص في بيوتكم» في عزوه للخطيب دون ذكر ما تعقب به أحمد وابن معين هذا الحديث: « الطواف صلاة فأقلوا فيه الكلام » قال السيوطي (ح). وقال المناوي:« رمز لحسنه وهو تقصير، فقد جزم الحافظ ابن حجر وابن الملقن بصحته، ورواه الشافعي أيضا»[2].

فكان بذلك فيض القدير فيضا في صناعة الحديث وفقهه، لا يستغني عنه طالب علم. قال المناوي:« ولما من الله تعالى بإتمام هذا التقريب، وجاء بحمد الله آخذا من كل مطلب بنصيب، نافذا في الغرض بسهمه المصيب، كامدا قلوب الحاسدين بمفهومه ومنطوقه، راغما أنوف المتصلفين لما استوى على سوقه، وحيث أقول القاضي فالمراد البيضاوي، أو العراقي فجدنا من قبل الأمهات الحافظ الكبير زين

1 - فيض القدير بشرح الجامع الصغير.
2 - المصدر السابق1/ 3.

الدين العراقي، و " جدي" فقاضي القضاة يحيى المناوي، أو"ابن حجر" فخاتمة الحفاظ أبو الفضل العسقلاني ».

وقد طبع الكتاب لأول مرة سنة 1356هـ، ثم طبع طبعات أخرى في 6 مجلدات.

3 -الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير:

فرغ الإمام السيوطي من تأليف " الجامع الصغير" سنة 907هـ ثم عن له أن يذيله بزيادات جمعها من قسم الأقوال من جمع الجوامع وغيره بلغت نحو 4440 حديثا رتبها على حروف المعجم كترتيب الجامع الصغير واستعمل نفس الرموز في التخريج وبيان درجات الأحاديث وظل الجامع الصغير مستقلا عن زيادته مدة من الزمن، وقد شرح المناوي هذه الزيادة في " مفتاح السعادة بشرح الزيادة "، ثم ارتأى يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني، من بني نبهان عرب البادية بفلسطين أحد علماء الأزهر، ومحرر جرائد الأستانة، وقاضي الشام، ا اور بالمدينة ت 1350هـ 1932م أن يجمع بين الكتابين في " الفتح الكبير" فأدخل أحاديث الزيادة في ثنايا الجامع ورتبها جميعا على حروف المعجم إلا أنه ميز أحاديث الزيادة بحرف " ز" كما رتب بعض الأحاديث التي لم تكن في موضعها عند السيوطي.

ويمتاز كتاب الفتح الكبير بأنه يوفر على الباحث جهدا علميا لكتابين في مؤلف واحد، لكن يؤخذ على الشيخ النبهاني أنه لم يثبت رموز التصحيح والتحسين والتضعيف، فقد حذف ذلك ويا ليته ما فعل. وهو مطبوع متداول.

4 -جمع الجوامع أو الجامع الكبير للسيوطي

ألفه الإمام السيوطي لغرض جمع الأحاديث النبوية بأسرها في كتاب، فقسم الأحاديث إلى أحاديث قولية، وأحاديث فعلية، ورتب الأحاديث القولية على حروف المعجم، ورتب الفعلية على أسماء الصحابة وبدأ بالعشرة المبشرين، ثم رتب بقية الصحابة على حروف المعجم في أسمائهم ثم في كناهم، ثم ذكر المبهمات، ثم ذكر النساء على نفس الترتيب في الرجال، ثم ذكر الأحاديث المرسلة مرتبا روا ا على حروف المعجم على نفس المنهج، وهم قلة، وقد اشتمل على أكثر من 46 ألف

حديث.

منهجه في التخريج:

اعتمد نفس رموز الجامع الصغير، إلا أنه جعل حرف (ق) هنا للبيهقي في حين أنه في الجامع الصغير لما اتفق عليه الشيخان. وأضاف رموزا لمصادر أخرى اعتمدها في الجامع الكبير. وهي: (ض) ضياء الدين المقدسي في المختارة (ط) الطيالسي في المسند (عب) عبد الرزاق الصنعاني في المصنف (ش) ابن أبي شيبة في المصنف (كر) ابن عساكر في تاريخه، ويذكر العزو لابن جرير فالمراد به في " ذيب الآثار" فإن كان في غير بين ذلك.

منهجه في التصحيح والتضعيف :

يذكر السيوطي ما في الحديث من صحة أو ضعف مع بيان سبب التصحيح أو التضعيف أحيانا، نحو ما فعله في حديث إسلام عمر خرجه عن البزار ونقل عنه أنه قال:« لا نعلم أحدا رواه ذا السند إلا إسحاق بن إبراهيم الحنيني، ولا نعلم في إسلام عمر أحسن منه، على أن الحنيني خرج من المدينة فكف واضطرب حديثه» وفي حديث يليه خرجه عن ابن أبي شيبة وأبي نعيم وقال:« وفيه يحيى بن يعلى الآملي عن عبد الله بن المؤمل ضعيفان »، و ج في بيان درجات الأحاديث مسلكا كالتالي:

1 -قسم إذا عزا إليه فهو مشعر الصحة:

البخاري، مسلم، ابن حبان، المستدرك مع بيان ما تعقب عليه الضياء المقدسي، الموطأ ابن خزيمة، صحيح ابن عوانة، الصحاح لابن السكن، المنتقى لابن الجارود، المستخرجات.

2 -قسم اشتمل على الصحيح والضعيف والحسن :

السنن الأربعة: مسند الطيالسي، مسند أحمد، مصنف عبد الرزاق، مصنف ابن أبي شيبة، سنن سعيد بن منصور، مسند أبي يعلى، معاجم الطبراني، كتب الدراقطني الحيلة شعب الايمان وسنن البيهقي، قال كل ما في مسند أحمد فهو مقبول فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن.

3 -قسم ليس فيه إلا الضعيف :

"الضعفاء للعقيلي، ولابن عدي، تاريخ بغداد، تاريخ دمشق، نوادر الأصول للحكيم الترمذي، تاريخ نيسابور للحاكم، تاريخ ابن الجارود، مسند الفردوس للديلمي" فيستغنى بالعزو إلى هذه الكتب أو بعضها عن بيان ضعف الحديث. وقد انتقى السيوطي أحاديث الجامع الكبير من نحو 80 مصنفا أو ما يربو على ذلك على ما ذكره التقي الهندي في كـ العمال.

أشهر كتب التخريج حسب موضوع الحديث

1 -نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي 762هـ.

هو الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي نسبة إلى زيلع" بلدة بساحل الحبشة" كانت موضعا لمحط السفن، وهي أرض الصومال حاليا، طلب الفقه والحديث واعتنى به وخرج وألف وسمع كبار علماء عصره من شيوخه " الفخر الزيلعي شارح السنن والقاضي علاء الدين التركماني "لازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية وأحاديث الكشاف فاستوعب ذلك استيعابا كاملا، وكان الحافظ العراقي يرافقه في صناعة التخريج توفي بالقاهرة ودفن ا عام 762هـ.[1]

وكتاب نصب الراية هو تخريج لأحاديث كتاب "الهداية" في الفقه الحنفي للإمام المرغيناني 593هـ وهو من أجود كتب التخريج وانفعها وأشملها ذكرا لطرف الحديث وبيان مواضعه في كتب السنة مع ذكر أقوال أهل الصنعة تجريحا وتعديلا في رجال الحديث بشكل واف شاف لم يسبق إليه، " وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال "[2].

وقد استفاد منه ابن حجر ونحا نحوه في الدراية وتلخيص الحبير.

-وطريقة الزيلعي :

---

[1] - الدرر البهية في تراجم السادة الحنفية للكنوي: 228، حسن المحاضرة 203/1.

[2] - الرسالة المستطرفة 188

أن يذكر نص الحديث من الهداية ومخارجه وطرقه في الكتب الستة وغيرها، ثم يذكر الأحاديث التي تشهد له ومخارجها، ويذكر الأحاديث التي استدل ا المخالفون تحت عنوان " أحاديث الخصوم" ويذكر مخارجها وما فيها من كلام بمنتهى الـ اهة العلمية، بعيدا عن العصبية للمذهب[1].

قال الشيخ محمد أنور الكشميري:« وترى من آثار تزكية نفسه أنه لا يتعصب لمذهبه شيئا، بل يمشى مع الخصوم ويسايرهم بغاية الإنصاف».[2]

وقد طبع بالهند في مطلع القرن الرابع عشر الهجري طبعة مشحونة بالأخطاء، ثم طبع مرة ثانية بالقاهرة تحت إشراف ا لس العلمي بالباكستان 1357 - 1933 في دار المأمون وهي طبعة جيدة محققة.

2 -الدراية في تخريج أحاديث الهداية:

للحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكناني العسقلاني الأصلي المصري المولد والنشأة. نزيل القاهرة، ولد سنة 773هـ ومات والده سنة 777، وأمه قبل ذلك، فنشأ يتيما. حفظ القرآن وله تسع سنين، استصحبه وصيه نور الدين علي الخروبي الى الحج سنة 784هـ وجاور معه بمكة فسمع صحيح البخاري على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله النشاوري، ثم حفظ كتبا من مختصرات العلوم ثم حبب إليه النظر في التواريخ، ونظر في فنون الأدب فقال الشعر، ثم اجتمع بالحافظ العراقي سنة 796هـ فلازمه عشر سنين، وحبب إليه فن الحديث، ثم رحل الى الإسكندرية، ثم حج ودخل اليمن، ثم دخل الشام وسمع بمدائنها وقد ولي القضاء بمصر وتصدى للتدريس والإفتاء وصارت تصانيفه مسير الشمس في البلاد، وقد شهد له العلماء بسعة الحفظ والاطلاع، وتوفي رحمه الله سنة 852هـ.

وكتابه " الدراية " لخص فيه الحافظ ابن حجر رحمه الله " نصب الراية" وترتيبه

---

[1] - وقد صنف بعض الإخوة من طلاب العلم النبلاء " حميد العبادي، وزيات علي، ومنصور درابش، وحسن عرابة من طلاب الدراسات الإسلامية بحوثا قيمة تناولوا فيها منهج الإمام الزيلعي في التخريج والأحاديث الضعيفة من خلال نصب الراية وما انبنى عليها من الأحكام الشاذة في الفقه الإسلامي وإني أنصح كل من له تعلق ذا الموضوع بالرجوع إلى هذه البحوث الأربعة القيمة في هذا الشأن.

2- نصب الراية لأحاديث الهداية 7/1.

كترتيب الأصل في الأبواب، لكنه أخل بأشياء من مقاصد الأصل رأى أنه يمكن الاستغناء عنها، كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب قال رحمه الله تعالى:«أما بعد: فأنني لما لخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي، وجاء اختصاره جامعا لمقاصد الأصل، مع مزيد كثير، كان فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعي، فسألني بعض الأحباب الأعزة أن ألخص الكتاب الآخر لينتفع به أهل مذهبه، كما انتفع أهل المذهب. فأجبته إلى طلبه، وبادرت إلى وفق رغبته فلخصته تلخيصا حسنا مبينا، غير مخل من مقاصد الأصل إلا بعض ما قد يستغنى عنه، والله المستعان».

والكتاب وإن كان مختصرا يسهل على المبتدئ عند مطالعته فيه، لكن ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل، لأن مبنى علم التخريج على استقصاء طرق الحديث وبيان مواضعه، مع كمال التوضيح، لتتم الفائدة، ويكمل الانتفاع بما يشفي الغليل. وكتاب الزيلعي مستوف لكل ذلك وليس فيه استطراد أو حشو، فكل تلخيص أو حذف لبعض طرق الحديث يقلل من قيمة الكتاب العلمية ويضعف الانتفاع بما جاء فيه، ويخل بمقصوده الذي صنفه مؤلفه من أجله.

3- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير:

وهو كتاب نافع جيد. لخص فيه الحافظ ابن حجر العسقـلاني352هـ " البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن ت 804هـ، وكتاب " الشرح الكبير" هو كتاب في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي ت 623هـ، شرح فيه كتاب " الوجيز " لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت505هـ

وللإشارة أن كتاب " الشرح الكبير " قد اعتنى بتخريج أحاديثه عدد من العلماء، منهم خمسة قبل الحافظ ابن حجر. وهم: سراج الدين بن الملقن ت 804هـ وعز الدين بن جماعة ت 767هـ وحفيده بدر الدين بن جماعة ت 819هـ وأبو أمامة محمد بن عبد الرحمن بن النقاش ت 845هـ وبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت 774هـ وواحد بعده وهو السيوطي ت 911هـ وسمى كتابه " نشر

العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير ".

وكان سراج الدين بن الملقن قد صنف كتابه " البدر المنير" في سبعة مجلدات، ثم لخصه في أربعة مجلدات، وسماه " خلاصة البدر المنير، ثم انتقاه في جزء وسماه " منتقى خلاصة البدر المنير، [1]وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا، لكنه لم يذكر تلخيص ابن الملقن الأول المسمى بخلاصة البدر المنير ".

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى:«أما بعد: فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز للأمام أبي القاسم الرافعي شكر الله سعيه لجماعة من المتأخرين، منهم القاضي عز الدين بن جماعة، والإمام أبو أمامة بن النقاش، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد، وأوسعها عبارة، وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين، إلا أنه أطاله بالتكرار فجاء في سبع ملجدات، ثم رأيته لخصه في مجلدة لطيفة أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده. فمن الله بذلك، ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخاريج المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه، وأرجو الله إن تم هذا التتبع، أن يكون حاويا لجل ما يستدل به الفقهاء في مصنفا م في الفروع. وهذا مقصد جليل»[2].

وطريقته في تصنيف هذا الكتاب تشبه طريقة تصنيف كتابه " الدراية في تخريج أحاديث الهداية" والأحاديث فيه مرتبة على ترتيب أبواب الفقه. وهو جيد نافع في بابه.

وقد طبع هذا الكتاب مرتين، كانت الأولى بالمطبعة الأنصارية في دلهي وكانت الثانية بشركة الطباعة الفنية في القاهرة وذلك سنة 1384هـ 1964م وقام بتصحيح الثانية ونشرها السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

1 - انظر الرسالة المستطرفة ص: 189.
2 - التلخيص الحبير: 6/1.

4 -**المغني عن حمل الأسفار** في **الأسفار** في **تخريج ما** في **الإحياء من الأخبار للحافظ العراقي ت 806هـ**

هو الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ولد بمنشأة المهراني بين مصر والقاهرة سنة 725هـ وعني بفن الحديث وتقدم فيه بحيث كان شيوخ عصره يشهدون له بالمعرفة ويثنون عليه، ومنهم السبكي والعلائي وابن كثير وغيرهم. وله مؤلفات بديعة في الحديث وعلومه منها الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها. وتخريج أحاديث الإحياء، وتخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب وشرع في إملاء الحديث من سنة 796هـ فأحيا الله تعالى به سنة الإملاء بعد أن كانت دائرة. فأملى أكثر من أربعمائة مجلس. وكان صالحا متواضعا ضيق المعيشة توفي سنة 806هـ رحمه الله[1].

وهذا الكتاب خرج فيه مؤلفه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي 806هـ الأحاديث التي في كتاب " إحياء علوم الدين، للغزالي وقد طبع بذيل كتاب " إحياء علوم الدين " وهو تخريج نفيس مفيد جدا. يدل على رسوخ قدم العراقي في علوم الحديث وطول باعه فيه.

وطريقته في التخريج أنه إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفي بعزوه إليه، وإذا لم يكن فيهما أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يعزه إلى غيرها، إلا لغرض مفيد، كأن يكون من أخرجه ممن التزم الصحة في كتابه، أو كان لفظه أقرب إلى لفظه الذي في " الإحياء" وإذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة، وإذا تكرر الحديث في " الإحياء" فقد يكرر تخريجه لغرض، أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه، وإن كان التكرار في باب آخر، خرجه في جميع المواضع، ونبه على أنه تقدم، وربما ذهل عن التنبيه.

ومنهجه في التخريج أن يذكر طرف الحديث كما هو في الإحياء، ومن رواه من الصحابة، ثم يذكر مخرجه ويبين صحته أو حسنه أو ضعفه. وإذا لم يكن للحديث

1 - انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ .

أصل في كتب السنة، بين ذلك بقوله: " لا أصل له، وأحيانا يقول " لا أعرفه، والمقصود لا يعرفه حديثا في كتب السنة في حدود اطلاعه وهذا دقة منه في التعبير رحمه الله.

ثم إن هذا التخريج المطبوع هو التخريج المختصر من التخريج الكبير الموسع. وقد أشار العراقي إلى ذلك في مقدمته فقال:« وبعد فلما وفق الله تعالى لإكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين، في سنة إحدى وخمسين، تعذر الوقوف على بعض أحاديثه، فأخرت تبييضه إلى سنة سنتين، فظفرت بكثير مما عزب عني علمه. ثم شرعت في تبييضه في مصنف متوسط حجمه . وأنا مع ذلك متباطئ في إكماله»[1].

3- كتب التخريج حسب راوي الحديث:

كتب الأطراف:

كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية، اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته، ثم ذكر أسانيده التي ورد من طرقها ذلك المتن، إما على سبيل الاستيعاب، أو بالنسبة لكتب مخصومة. ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط.

1-ترتيبها:

أما ترتيبها فالغالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة مرتبين أسماءهم على حروف المعجم، أي يبدءون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف ثم باء وهكذا وربما رتبها بعضهم - وهو قليل - على الحروف بالنسبة لأول المتن، كما فعل أبو الفضل بن طاهر في كتاب " أطراف الغرائب والأفراد" للدارقطني فقد رتبه على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتون[2]. وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه " الكشاف في معرفة الأطراف "[3].

1 - المعني عن حمل الأسفار امش الإحياء 2/1 .
2 - انظر الرسالة المستطرفة ص: 170.
3 - انظر مقدمة " ذخائر المواريث ص: 4" المنابلسي والحسيني هذا هو تلميذ الحافظ المزي وقد توفي سنة 765هـ ، وكتابه الذكور في أطراف الكتب الستة.

وكتب الأطراف كثيرة ومن أشهرها:

1- أطراف الصحيحين، لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي المتوفى سنة 401هـ.

2- أطراف الصحيحين لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي المتوفى سنة 401هـ ايضا.

3- الإشراف على معرفة الأطراف، أي أطراف السنن الأربعة، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المشهور ب (ابن عساكر) الدمشقي المتوفى سنة 571هـ.

4- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف أي أطراف الكتب الستة للحافظ أبي الحجاج يوسف عبد الرحمن المزي المتوفى سنة 742هـ.

5- إتحاف المهرة بأطراف العشرة [1] للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـ.

6- أطراف المسانيد العشرة [2] لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري المتوفى سنة 840هـ.

7- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث لعبد الغني النابلسي المتوفى سنة 1143هـ.

5 -**فوائدها:**

لكتب الأطراف فوائد متعددة اشهرها مايلي:

أ - معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد، وبالتالي معرفة ما إذا

[1] - وهذه العشرة هي: الموطأ ومسند الشافعي ومسند احمد ومسند الدارمي وصحيح ابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني. وإنما زاد العدد واحدا، لان صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه، كما في " الحظ الالحاظ" ذيل تذكرة الحفاظ ص: 333.

[2] - وهذه العشرة هي: مسند أبي داود الطيالسي. ومسند أبي بكر الحميدي ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحيى العدني، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي.

كان الحديث غريبا أو عزيزا أو مشهورا.

ب- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث والباب الذي أخرجوه فيه.

ج - معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عمل عليها كتاب الأطراف.

1 - **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي ت742 هـ:**

هو الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، المتوفى سنة 742هـ.

وكان غرضه من تأليف هذا الكتاب جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقا ا بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضع واحد.

-منهجه في تحفة الأشراف

1- ذكر أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة وبعض ملحقا ا وهي:

أ - مقدمة صحيح مسلم.

ب- كتاب المراسيل لأبي داود.

ج- كتاب العلل الصغير للترمذي. وهو الذي في آخر كتابه "الجامع".

د- كتاب الشمائل للترمذي أيضا.

هـ - كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي.

2- رمز المزي لكل كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص به وهذه الرموز هي:

خ: البخاري. خت: للبخاري تعليقا م: لمسلم.(د): لأبي داود. (مد) لأبي داود في مراسيله (ت): للترمذي (تم) للترمذي في الشمائل. س: للنسائي. سي: للنسائي في " عمل اليوم والليلة" ق: لابن ماجة (ز): لما زاده المصنف من الكلام على

الأحاديث (ك): لما استدركه المصنف على ابن عساكر. (ع): لما رواه الستة.

3- رتبه على تراجم أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب. فبدأ الكتاب بترجمة من أول اسمه همزة، مع ملاحظة الحرف الثاني منه وهكذا ... مثل ترتيب الكلمات في المعجم، لذلك نرى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند " أبيض بن حمال ".

وهذا هو الترتيب العام للكتاب وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه 995 مسندا، وبلغت مسانيد المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم 400 مسندا و بهذه الطريقة يعرف عدد أحاديث كل صحابي على حدة.

وإذا كان الصحابي مكثرا من الرواية، فإنه يقسم مروياته على جميع تراجم من يروي عنه من الصحابة أو التابعين، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضا.

وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة، وكثر عدد الآخذين عنه، فإنه يقسم مروياته على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين، وربما فعل هذا في تقسيم مرويات أتباع التابعين إذا كثر عدد الآخذين عنهم فيقسم مروياتهم على تراجم " أتباع التابعين" فيترجم أحيانا هكذا:

... حماد بن سلمة، عن محمد بن عمر، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

4- أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة. وسبب ذلك هو التزامه إيراد الأحاديث على أسماء الصحابة، ولما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة اضطر أن يذكرها مرارا بعدد الصحابة الذين رووها في الكتب الستة، وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب، ولذلك بلغت عدة أحاديثه **19595** حديثا. على حين بلغت أحاديث كتاب " ذخائر المواريث 12302 حديثا.

5- يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد مخرجيه من أصحاب الكتب أولا، ثم ما يليها في الكثرة وهكذا. فما رواه الستة يقدم في الذكر على ما رواه الخمسة، وما رواه الخمسة يقدمه على ما رواه الأربعة، وهكذا... ويقدم في

رواية الحديث الواحد إسناد البخاري ثم مسلم ... وينتهي بابن ماجة.

طريقة إيراد الحديث فيه:

يبدأ المصنف بذكر لفظ " حديث " عند أول كل حديث يريد إيراده، ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير الى من أخرج هذا الحديث، ثم يذكر طرفا من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه. وهذا الجزء من الحديث الذي يذكره إما من قوله ﷺ إن كان الحديث قوليا. أو من كلام الصحابي فيقول مثلا: " حديث العسرنيين " ثم يقول - في الغالب- " الحديث" أي اقرأ وبعد ذكره طرفا من متن الحديث، يشرع في بيان الأسانيد التي روي بها الحديث في المصنفات التي رمز إليها على ترتيب الرموز تماما فيبدأ بكتب أول تلك الرموز، ويتبعه باسم " الكتاب" الذي ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنف، ثم بذكر الإسناد بتمامه منتهيا إلى اسم المترجم بقوله " عنه به " أي بهذا الإسناد كما في الترجمة، ثم يذكر بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها. وإن تكرر الحديث في أكثر من كتاب من أصل المخرج ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها فإن تعددت طرق حديث واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط، ثم قال في الأخير:« ثلاثتهم» أو «أربعتهم» عن فلان أي عن الشيخ المشترك، وكثيرا ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين من أصول شتى ثم يختم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم.

10 -نموذج منه:

قال المصنف:«حرف الألف - من مسند أبيض بن حمال الحميري المأربي عن النبي ﷺ- د ت س ق حديث: أنه وفد الى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب» الحديث.

د: في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل العسقلاني كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن ثمامة بن شراحيل عن سمى بن قيس عن شمير بن عبد المدان عن أبيض بن حمال به.

ت - في الأحكام عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، كلاهما عن محمد بن

يحيى بن قيس بإسناده، قال: غريب.

ك س: في إحياء الموات (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون عن محمد بن يحيى بن قيس به وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن عبد الله بن المبارك عن معتمر عن يحيى بن قيس المأربي عن أبيض بن حمال به. وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن سفيان عن معمر نحوه قال سفيان، وحد بني ابن أبيض بن حمال عن أبيه عن النبي ﷺ بمثله وعن عبد السلام بن عتيق، عن محمد بن المبارك عن إسماعيل بن عياض وسفيان بن عينية، كلاهما عن عمرو بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن أبيض بن حمال نحوه.

ق. في الأحكام عن محمد بن يحيى بن أبي عمر، عن فرج بن سعيد ابن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمال عن عمه ثابت بن سعيد عن أبيه سعيد عن ابنه عن أبيه أبيض نحوه.

ك: حديث س في رواية ابن الأحمر، ولم يذكره أبو القاسم [1]

2 -ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث للنابلسي1143 هـ :

صنفه الشيخ عبد الغني النابلسي 1050هـ - 1143هـ الدمشقي الحنفي، أحد اعلام المحدثين والحفاظ المتأخرين.

وقد جمع فيه أطراف الكتب الستة وموطأ مالك، ورتبه على مسانيد الصحابة، مرتبا ذكرهم على حروف المعجم.

منهجه في التخريج

قسم المصنف كتابه الى سبعة أبواب مرتبا ما في كل باب على حروف المعجم تسهيلا للاستخراج. وهي:

الباب الأول: في مسانيد الرجال من الصحابة.

الباب الثاني: في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية مرتبين على الحروف بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنى.

---

[1] - تحفة الأشراف 1/7_8.

الباب الثالث: في مسانيد المبهمين من الرجال حسب ما ذكر فيهم من الأقوال على ترتيب أسماء الرواة عنهم.

الباب الرابع: في مسانيد النساء الصحابيات.

الباب الخامس: في مسانيد من اشتهر منهن بالكنية.

الباب السادس: في مسانيد المبهمات من النساء الصحابيات مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهن.

الباب السابع: في ذكر المراسيل من الأحاديث مرتبة على أسماء رجالها المرسلين.

وألحق ـذا الباب فصولا في كنى المرسلين، وفي المبهمين منهم وفي مراسيل النساء.

رموزه: (خ) للبخاري. (م) لمسلم. (د) لأبي داود. (ت) للترمذي. (س) للنسائي. (ه): لابن ماجة. (ط) للموطأ.

طريقة عرضه للمسانيد وإيراد الأحاديث .

بدأ مؤلف الكتاب بحرف الهمزة، فقال: حرف الهمزة أبيض بن حمال الحميري المأربي عن النبي ﷺ حديث: « أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بمأرب: وفيه لا حمى في الأراك » " د" في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل، وعن محمد بن أحمد القريشي. " ت" في الأحكام عن قتيبة فيه عن محمد بن يحيى بن أبي عمر) انتهى إيراد الحديث ثم ذكر بقية أحاديث هذا الصحابي ـذا الشكل.

ويلاحظ أنه لا يذكر من الإسناد إلا شيخ المصنف الذي روى ذلك الحديث. ويترك ذكر باقي رجال الإسناد اختصارا، كما صرح بذلك مقدمة الكتاب[1]، بخلاف كتاب تحفة الأشراف للمزي.

وقد اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ فيجميع الروايات بحيث يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات، ويشير بعد ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المعنى دون الألفاظ.

وإذا كان الحديث مرويا عن جملة من الصحابة يذكر الحديث في مسند واحد

---

[1] - ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث 1/4.

منهم خشية التكرار. بخلاف ما فعل المزي في " تحفة الأشراف" فإنه يذكر الحديث الواحد الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيد جميع الصحابة الذين رووه، فتكررت في كتابه بعض الأحاديث. ولذلك بلغت أحاديث " ذخائر المواريث" 12302 حديثا، في حين بلغت عدة أحاديث تحفة الأشراف 19595 حديثا.

-طريقة التخريج منه:

قال النابلسي:«إذا أردت الاستخراج منه، فتأمل في معنى الحديث الذي تريده، في أي شيء هو ؟ ولا تعتبر في السند عن عمر أو أنس مثلا، والرواية عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث فصحح الصحابي المروي عنه، ثم اكشف عنه في محله تجده إن شاء الله تعالى»[1].

3 -الموازنة بينه وبين تحفة الأشراف للمزي :

لكل كتاب منها ميزة عن الآخر. فكتاب المزي جيد لمن يريد الأسانيد ويعتني ا ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه واختلاف رجاله، كما أنه يمتاز بذكر الحديث الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيدهم جميعا، وتلك ميزة نافعة، لأن من عرف أي راو لهذا الحديث من الصحابة فإنه يجده في مسنده، أما في " ذخائر المواريث" فقد لا يجد هذا الحديث في مسانيد بعض رواته من الصحابة وهذا نقص في الكتاب.

على أن كتاب " ذخائر المواريث " يمتاز بميزة الاختصار، فقد جاء حجمه بمقدار ربع حجم كتاب المزي، وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على متن الحديث فقط، ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب، فإنه يحصل على بغيته من أقصر طريق وأيسر سبيل. ثم بإمكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيده هناك في تلك المصادر التي يحيل عليها المصنف.

وكان الفراغ منه يوم الخميس

21 دجنبر 2005م

[1] - المصدر السابق 4/1.